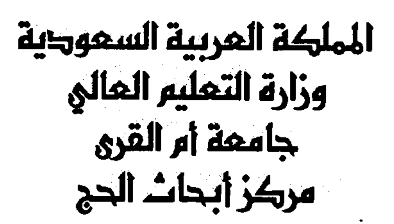
دراسة

عن ظاهرة المتخلفين في المشاعر

حج عام ١٤١٣هـ





المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
مركز أبحاث الحج

دراسة
عن ظاهرة المتخلفين في المشاعر
حج عام ١٤١٣هـ

إعداد

الدكتور/ أيمن صالح فاضل

مساعدي الباحثين

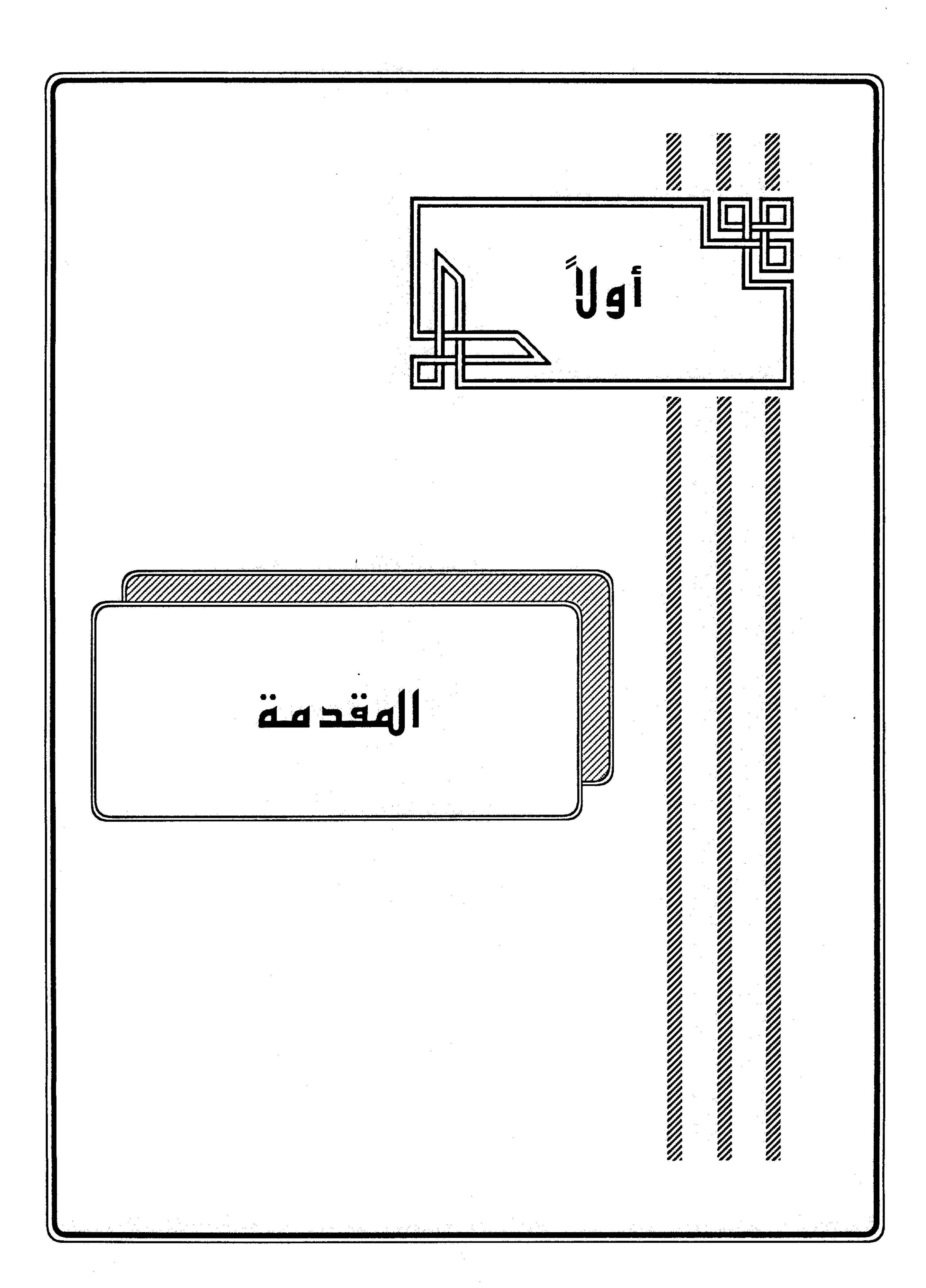
د. محمود صديق زين

د. سليم درويش



بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات



أولاً

المقدمة

١ ـ مقدمة:

إن المتتبع لأدبيات الهجرة بشكل عام، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالهجرة غير النظامية، يستوقفه العديد من الهموم والإفرازات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والأمنية التي بدأت تتعاظم آثارها وتزداد مخاطرها مع استمرار تواجد هذا النوع من الهجرة غير المقننة.

وتشير كافة التقارير والأحداث اليومية إلى أن هذه الهجرة تتسبب في جزء كبير من أعمال العنف والسرقة والجريمة في البلدان التي تتواجد فيها، حيث ثبت أن هذه الفئة من المهاجرين غير النظاميين هي من أكثر الناس قابلية للانحراف إلى أعمال الإجرام أو سلوكيات العنف وأعمال الشغب التي تحرضهم على القيام بها بعض الجهات إما لدوافع سياسية أو عقائدية أو عرقية أو أنهم يقومون بها بأنفسهم لدوافع ذاتية لمحاولة الوصول إلى أهداف مادية شخصية والسعي إلى تحقيقها بمختلف الوسائل والطرق المتاحة لبعضهم ولو بالقوة أو بالوسائل غير المشروعة وتكون النتيجة تعريض المجتمع الذي يتواجدون فيه للعديد من المخاطر، فضلاً عما يمكن أن يحمله ذلك من مضاعفات اجتماعية وأمنية تكون لها آثارها المتعددة التي يصعب تقدير أو حساب تكاليفها.

والمملكة العربية السعودية بوصفها مستضيفاً كبيراً للعمالة الأجنبية من شتى بقاع الأرض بحكم ضخامة وتنوع خطط وبرامج التنمية فيها، فضلاً عن الآلاف من العمالة غير النظامية على أراضيها بحكم ما يفد إليها من حجاج ومعتمرين من شتى أنحاء العالم الإسلامي لأداء شعائرهم الدينية، فإنها تتعرض كغيرها من الدول التي تتواجد فيها عمالة غير نظامية لمختلف الهموم والإفرازات المترتبة على تواجد المتخلفين على أراضيها بشكل غير نظامي.

وهو ما يمثل لب المشكلة بالنسبة لبحثنا الذي سنعمد فيه إلى تحليل أبعاد ظاهرة تخلف الحجاج والمعتمرين في المملكة، وتقييم مدى فعالية الجزاءات المقررة نظاماً على كل من المتخلفين والمتسترين عليهم، مع إلقاء الضوء على متاعب الهجرة غير النظامية في البلدان التي تعاني أكثر من غيرها من هذه الظاهرة للوقوف عن كثب على أهم

سلبياتها والإجراءات التي اتخذت بشأنها، ثم التطرق إلى مجمل الإفرازات والمظاهر السلبية التي يعكسها تواجد المتخلفين في المملكة سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو الحضاري أو الصحي أو الأمني وما تعكسه هذه الإفرازات من مخاطر كثيرة على حاضر ومستقبل المملكة، وصولاً إلى استخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات التي يؤمل أن يكون لها أهميتها التي يعتد بها في معالجة هذه المشكلة من جذورها، وذلك من خلال بلورة مجموعة من الأساليب والآليات التي من شأنها الإسهام في تعضيد توجهات الأجهزة الأمنية الرامية إلى القضاء على هذه الظاهرة بالشكل الذي تجعل المملكة بمأمن عن المخاطر المرتبطة بهذه الظاهرة حاضراً ومستقبلاً.

١/١ مشكلة الدراسة:

تعاني المملكة من زيادة عدد المتخلفين ممن يحضرون إليها بحجة أداء شعائرهم الدينية ـ وقد عرض ذلك المملكة للكثير من المؤثرات السالبة الناجمة عن تزايد عدد هؤلاء المتخلفين سنوياً، وقد نتجت هذه المؤثرات السالبة لاختلاف الخصائص الثقافية والاجتماعية لهذه الفئة عن خصائص المجتمع السعودي مما يؤدي إلى انعكسات سالبة على بيئة المجتمع السعودي المحافظ، وكذلك على الوضع الأمني والاقتصادي في المملكة.

وتكمن مشكلة البحث في معرفة أسباب انتشار هذه الظاهرة وتحديد الآثار السالبة التي تنعكس على المجتمع السعودي نتيجة لهذه الظاهرة وذلك لمواجهة هذه المشكلة والقضاء عليها.

٢/١ أهمية الدراسة:

إن أهمية الدراسة تكمن في عدة نقاط من أهمها:

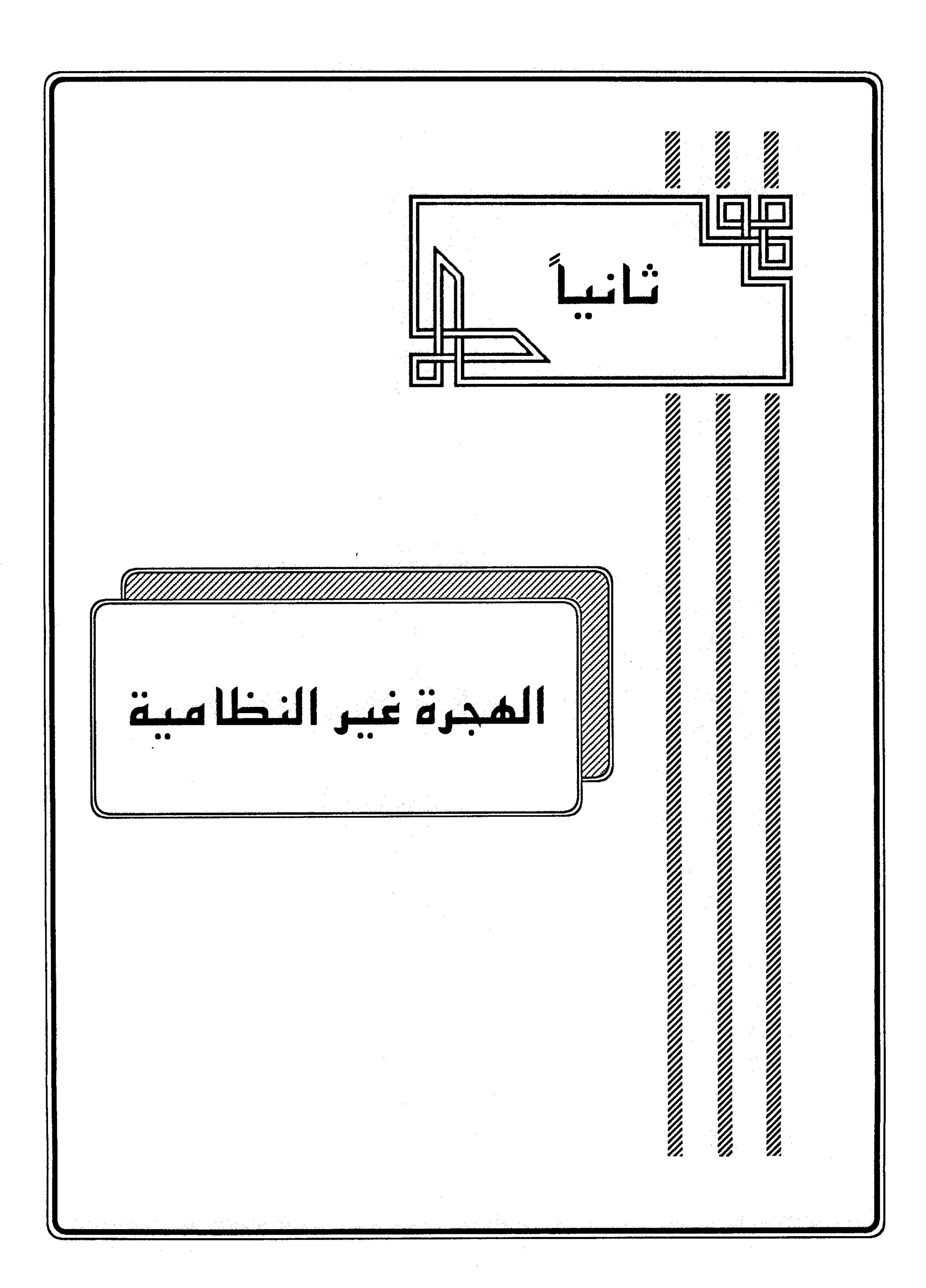
- وضع توصيات هدفها القضاء على ظاهرة التخلف أو الحد منها إلى أقصى درجة ممكنة.
- التعرف على خبرة دول أخرى تعرضت لهذه الظاهرة وتحليل مدى إمكانية الاستفادة من خبرات هذه ا لدول في القضاء على هذه الظاهرة.
- التعرف على خصائص هذه الظاهرة في المملكة وأسباب تواجدها.

١/٣ منهج الدراسة ومصادر المعلومات:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي، وقد اشتمل على دراسة نظرية ودراسة ميدانية.

الدراسة النظرية: تم الاعتماد فيها على أسلوب البحث المكتبي من المصادر المتصلة بموضوع البحث.

الدراسة الميدانية: قامت على جمع وتحليل البيانات الأولية بواسطة استمارة استقصاء صممت خصيصاً لاستكمال المعلومات النظرية ومعرفة مطابقتها للواقع.



ثانياً

الهجرة غير النظامية

٢ ـ الهجرة غير النظامية:

٢/١ متاعب التواجد غير النظامي للأشخاص عالمياً:

تكتسب مشكلة الهجرة في السنوات القادمة ـ ومن بينها الهجرة غير النظامية وما يترتب على ذلك من تواجد غير نظامي للأشخاص في الدول المهاجر إليها ـ أبعاداً جديدة على نحو لم يسبق له مثيل في ظل استمرار الانفجار السكاني الكبير في الدول النامية والذي يصاحبه ضعف ونقص مستمر في الموارد والامكانيات الاقتصادية المتاحة، الأمر الذي يزيد من غربة المواطنين في هذه الدول وبخاصة الفقيرة منها في الهجرة من أجل حياة أفضل في الدول المتقدمة صناعياً أو الغنية اقتصادياً، ومنها المملكة العربية السعودية.

وفي تقرير صدر مؤخراً[١] عن صندوق الأمم المتحدة للسكان والتنمية حول "أزمة الهجرة" أسبابها ومستقبلها تبرز الهجرة (بشكليها النظامي وغير النظامي) كتعبير جماعي عن ملايين القرارات الفردية والأسرية بالرحيل، حيث يكمن الحافز عليها أساساً في ظروف الفقر وعدم الأمان الاقتصادي. أخذاً في الاعتبار أن قرار الهجرة ـ حسب ما يؤكده هذا التقرير ـ يتعلق بالرغبة في تحقيق الأمان للأسرة على المدى الطويل، وليس فقط البحث عن أعلى دخل ممكن. ولأن الهجرة تهدف في الأصل لضمان الأمان والحاجات الأساسية للأسرة، لذلك تصبح ظروف التنمية والمعيشة المتدنية في الدول الفقيرة هي المتسببة في تعاظم معدلات الهجرة في العالم.

وتقدر المنظمات الدولية عدد المهاجرين في العالم بنحو ١٠٠ مليون مهاجر، وتصل نسبة المواطنين الذين يعيشون خارج البلاد التي ولدوا فيها بنحو ٢٪ من مجموع السكان العالمي، ومن بين هؤلاء هناك ١٧ مليون لاجيء و٢٠ مليون هارب من أحداث العنف أو كوارث البيئة والجفاف.

---

(١) صندوق الأمم المتحدة للسكان والتنمية: " أزمة الهجرة أسابها ومستقبلها ". ١٩٩٢م.

وفي هذا المجال يؤكد التقرير المذكور الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان والتنمية أن الهجرات بأنواعها قد أعطت أصحابها ميزات على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. فلقد زادت المدخرات التي يرسلها المهاجرون إلى عائلاتهم للعام ١٩٩٢م إلى ٦٦ مليار دولار على مستوى العالم لتحتل هذه التحويلات المرتبة الثانية في الاقتصاد العالمي بعد البترول. ومع ذلك، فإن التقرير يحذر من أن نزوح الملايين إلى الخارج يمثل خسارة فادحة لاقتصاديات الدول المستقطبة لهؤلاء المهاجرين. ذلك أن الدول التي تجتذب المهاجرين من البلدان النامية ذات الكثافة السكانية العالية، ترى تعدادها السكاني بعد سنوات قليلة يتضاعف، الأمر الذي يترتب عليه تناقص الخدمات التي يحصل عليها المواطن. ويبقى التساؤل عن مدى قدرة هذه الدول على استيعاب الأعداد المتزايدة من المهاجرين الذين سيقصدونها في المستقبل، وهو ماقد يجعل من الهجرة وفق هذا التقرير كارثة هذا العصر.

ومما يزيد من مخاطر الهجرة وفي وقتنا الحاضر، وكذلك في المستقبل أنه على العكس من ظاهرة الهجرة في الستينات والتي تميزت بنزوح العمّال المهرة والمتخصصين، فإن الرغبة في التجمع الأسري وتزايد موجات الهجرة غير النظامية جعلت الغالبية العظمى من المهاجرين في الوقت الحالي من العمّال غير المهرة. أضف إلى ذلك أن الشكل المؤقت للهجرة قد انتهى في جزء كبير منه، حيث كان المهاجرون يعودون إلى أوطانهم بصورة منتظمة، وهو ما أصبح نادر الحدوث الآن، لأن أغلبية المهاجرين يبحثون عن وسيلة للاستقرار النهائي في المهجر، مؤكدين في هذا المجال بأنهم يفضلون العيش في أمان اقتصادي خارج على حياة الحرمان واليأس في بلدانهم.

٣/٢ متاعب الهجرة غير النظامية في البلدان الصناعية:

بدأ موضوع الهجرة غير النظامية إلى دول العالم الصناعي، وبخاصة السبع الكبرى منها، يحتل مكاناً هاماً في الأجهزة السياسية والأمنية والإعلامية الغربية وغيرها، لدرجة أنها بدأت تطرح بقوة وبخاصة في الدول الصناعية التي تعتبر الأكثر تعرضاً لهذا النوع من الهجرة ـ حيث تعاني هذه الدول باستثناء اليابان ـ من هذه المشكلة

بصورة أو بأخرى، فحوادث العنف التي شهدتها ألمانيا مؤخراً تعبر عن حجم تلك المشكلة التي وصلت إلى حد تحرك المسؤولين باتجاه الحد من الهجرة، بل ومنعها إلى درجة الصفر على حد تعبير وزير الداخلية الفرنسي " شارل باسكوا »[١].

ذلك أنه خلال السنوات العشر الماضية تفاقمت المشكلة بصورة واضحة، ففي الوقت الذي تلقت فيه ٢٣ دولة أوربية ٧١ ألف طلب للجوء السياسي في العقد الماضي وصل الرقم إلى ٧٠٠ ألف طلب في عام ١٩٩٢م. وخلال السنوات الأربع الماضية تلقت أوربا مليوني طلب لجوء سياسي، الأمر الذي بدأ يفاقم المشكلة التي تواجهها أوربا ليس بسبب الأعداد المتزايدة من طالبي اللجوء السياسي وإنما فيما يمكن أن تفعله تجاههم[٢].

ومما يذكر في هذا المجال أن ثلاثة أرباع اللاجئين على وجه التقريب يأتون إلى هذه البلدان الصناعية لأسباب اقتصادية وليست سياسية وبالتالي فإن الوافدين يضافون إلى سوق العمل الاقتصادية العادية مما يضغط في اتجاه تقليص فرص العمل أمام المواطنين ويخفض كذلك من المستويات المعيشية للعاملين الأجانب الحاصلين على إقامات نظامية.

ومما يذكر في هذا المجال أن تعاظم المخاطر الناجمة عن زيادة عدد المهاجرين غير النظاميين إلى أوربا يؤدي آجلاً أو عاجلاً إلى إحداث تفكك في البنيان الداخلي للمهاجرين وخاصة الشباب منهم. ويزيد من ظاهرة الحيرة التي يعيشونها، أن معايشتهم لظاهرة التناقض الاجتماعي الناجمة عن الاختلاف الكبير في البنيان والتقاليد والعلاقات الاجتماعية، مع ما يرافق ذلك من توتر عائلي داخل الأسرة المهاجرة الواحدة يؤدي في كثير من الأحيان إلى انحرافات في السلوك اليومي للمهاجرين غير النظاميين والذي يصبح قابلاً لكافة الاحتمالات.

وعليه فإنه لما كانت فرنسا من أكثر الدول الصناعية التي تضم عدداً كبيراً من الأجانب غير المرغوب فيهم ـ حيث يدخل أراضيها حوالي ٢٠٠ ألف مهاجر غير نظامي

---

(١) متاعب الهجرة في الدول الصناعية الكبرى، صحيفة الاقتصادية، تاريخ ١٤/٦/١٩٩٣م، ص٧.

(٢) نفس المرجع، ص٧.

على الرغم من إعلان إغلاق باب الهجرة منذ عام ١٩٧٤[١] ـ تركز الهدف المشترك للحكومات الفرنسية المتعاقبة على مدى العشرين عاماً الماضية في الحد من الهجرة إلى فرنسا. وتعتبر الحكومة مسألة الحد من الهجرة ضمن أولوياتها السياسية، حيث تمت الموافقة في هذا السياق على ثلاثة قوانين خاصة بالمهاجرين[٢]:

١ ـ أول هذه القوانين يتعلق بالحد من الحصول على الجنسية الفرنسية ومن بين نصوص هذا القانون " أن الأطفال المنحدرين من أبوين أجنبيين وولدوا وترعرعوا في فرنسا يجب أن يتقدموا بطلب رسمي للحصول على الجنسية الفرنسية في سن السادسة عشر ".

٢ ـ وبموجب القانون الثاني، فقد خولت الحكومة رجال الأمن بالقيام بحملات تفتيش في أي وقت للتعرف على المهاجرين غير النظاميين، أي الذين يقيمون بدون إذن إقامة رسمية.

٣ ـ أما القانون الثالث، فيشمل على وضع قيود على الأجانب الذين يرغبون في دخول فرنسا كمهاجرين أو لاجئين سياسيين.

وبالتالي فإن هذه القيود التي وضعتها الحكومة الفرنسية على دخول البلاد تهدف إلى مكافحة الهجرة غير النظامية نظراً للضائقة الاقتصادية التي تمر بها فرنسا، والبطالة التي تشهدها هذه البلاد، فضلاً عن القناعة بأن هؤلاء المهاجرين يسهمون بقدر يعتد به في مظاهر الفساد والجريمة والعنف التي بدأت تتزايد داخل فرنسا خلال الأعوام الأخيرة.

كذلك الأمر بالنسبة لألمانيا ـ التي تأتي في المرتبة الثانية بعد فرنسا من حيث عدد المهاجرين غير النظاميين الذين يدخلون إلى أراضيها ـ فقد سارعت في الآونة الأخيرة إلى النظر في تعديل " المادة ١٦ " من نظام الهجرة المعمول به بغية التمهيد في المستقبل

---

(١) د. إبراهيم المطرف: " المهاجرون العرب في أوربا العودة أم الاندماج "، صحيفة الاقتصادية، تاريخ ١٩٩٣/٦/٧م، ص٧.

(٢) عبدالحميد الدرهلي: " ماذا تهدف فرنسا في فرضها القيود الصارمة على المهاجرين "، صحيفة عكاظ، ١٤١٤/٥/٢٠هـ، ص١٠.

لرفض طلبات هؤلاء المهاجرين وإرغامهم بكافة الوسائل على العودة إلى بلادهم وذلك تحت ضغط الظروف الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، وكذلك النزاعات العرقية التي حولت اللاجئين إلى مضطهدين سياسياً ولاجئين هاربين من المجاعات ولاجئين يبحثون عن مكاسب أفضل ويطلق عليهم " اللاجئون الاقتصاديون "، هذا بالإضافة إلى اللاجئين الهاربين من مناطق القتال.

ومما يذكر في هذا المجال أن العلاقة بين الوضع القانوني والهجرة علاقة وثيقة، ليس في فرنسا وألمانيا وحدهما، ولكن في سائر الدول الصناعية الغربية. وتستخدم معظم الدول المتقدمة للعمالة المهاجرة الإجراءات القانونية المختلفة للسيطرة على الهجرة وأنماطها فتشجعها في بلدان معيّنة وتحد من تدفقها في بلدان أخرى، وتحاول أن تقلص من عدد العمالة القادمة إليها خلال الأزمات الاقتصادية وتزيد من عددهم خلال سنوات النمو الاقتصادي والعمراني. وتعاني معظم البلدان الأوربية في الوقت الحاضر من كساد كبير، وتبلغ نسبة البطالة في فرنسا ٧٪، وفي بريطانيا ١٠٪، وفي ألمانيا ٧٪، و١٤٪ في شقيها. أما معدل البطالة بشكل عام في البلدان الأوربية فيصل إلى حوالي ١٠٪ في المتوسط[١]، وهو ما دعا المسئولين في هذه الدول إلى الإسراع في اتخاذ كل ما من شأنه السيطرة على الهجرة غير النظامية إليه، والتي أخذ يتعاظم نموها في الآونة الأخيرة. ومما يدل على هذا الاتجاه ما توصل إليه وزراء الهجرة في دول المجموعة الاقتصادية الأوربية مما وصف بأنه " قواعد مشتركة بقوانين صارمة لمواجهة الهجرة غير المشروعة "، حيث تعزو هذه الجهات وضعها في ذلك إلى مبررات اقتصادية فضلاً عن مظاهر الفساد والجريمة التي يتسبب فيها المهاجرون وبخاصة غير النظاميين منهم في هذه البلدان:

أ - فالمبررات الاقتصادية ترتكز على دعوى أن المهاجرين الأجانب يكلفون اقتصاديات تلك الدول من أمرها رهقاً، مؤكدين بأن المهاجرين يزاحمون

(١) د. صالح المانع: " الإشكالات السياسية للهجرة "، صحيفة عكاظ، تاريخ ١٤١٤/١٢/٢١هـ (الموافق ١١ يونيو ١٩٩٣م)، ص١٠.

مـواطني تلك البلدان على فـرص العـمـل، وأنهـم يحـصـلون على إعـانات ومساعدات تكلف ضرائب دولهم مبالغ طائلة.

ب ـ أمـا بالنسـبـة لمبررات الفسـاد والجريمة فـقـد قـال وزير الداخلية الفـرنسي في صحيفة " لوفيجارو " الفرنسية مؤخراً: " إنه لا يهمنا كثيراً العلاقة القائمة بين زيادة الهـجرة وانتـشار البطالة خصوصاً وأن هذا النوع من الهـجـرة مقنن ويأتي نتـيـجة لحاجة ملحة أكثـر مما تهـمنـا الصلة القـائمة بين الهـجـرة غيـر النظامية والجريمة ". بمعنى أن العلاقة بين الجريمة والهجرة غير النظامية لا يفسر بوجود مهاجرين بل لأن هناك مهاجرين دخلوا بطريقة غير شرعية ولا موارد لهم وهم بذلك فريسة سهلة لجميع أنواع الإجرام.

ويضـيف قـائلاً: " لا أحـد منا يجـهل أن ثلث الجرائم المتـعلقـة بالمخدرات يرتكبـهـا الأجانب وأن مشروع القانون الذي تقدمنا به يتضمن في هذا المجال إجراءات إبعاد بدون إمكانيـة الاستئناف " منوهاً في هذا السيـاق " بأن الهجرة النظامية إلى فرنسا مستقرة، وأن الهجرة السرية وغير النظامية اللتين تجريان بكل طرق الالتفاف على القانون تتجهان نحو الزيادة بسرعة "[١].

وفي هذا الإطار، يؤكد أحد كبار المسئولين في هذا البلد " بأن مكافحة الهجرة غير النظاميـة في إطار التـدابير الجـديدة التي اتخذتهـا الحكومـة لا تسـهم فقط في الحد من ظاهرة الجريمة التي استفحل أمرها، بل تساعد أيضاً على إدماج العمال الأجانب الذين هم في وضع نظامي "، حيث إن الطريقـة المثلى لكي تتـوافـر أمـام الأجـانب الموجـودين في فرنسا ظروف معيشية جيدة وإمكانات للاندماج في المجتمع الفرنسي، هي الحيلولة دون دخول ١٥٠ ـ ٢٠٠ ألف أجنبي بصورة غير شرعية كل عام إلى أراضيها الوطنية ".

كـمـا اقـتـرح وزير العـمـل الألماني في هذا السـيـاق إحلال العـاطلين الألمان مـحل الهاجرين من العمّال الأجانب وبخاصة غير النظاميين منهم، حيث يقدر عددهم بحوالي

(١) حوار لمعالي وزير الداخلية الفرنسي مع صحيفة " لوفيجارو "، تاريخ ١٩٩٣/٩/١٧م، ص١.

١٥٠ ـ ١٧٠ ألف شخص سنوياً، مما يساعد على التخفيف والحد من المشاكل في ألمانيا والمتمثلة في البطالة العالية التي تصل إلى حوالي ١٠,٥٪ من القوى العاملة، والزيادة الكبرى في عدد العاملين الأجانب التي ينظر إليها باعتبارها سبباً لإثارة العنف النازي وما يحويه ذلك من مضاعفات أمنية واجتماعية خطيرة على البلاد.

كذلك كان الأمر بالنسبة للدول الصناعية الأخرى التي بدأت تهيىء نفسها لاتخاذ العديد من الترتيبات الأمنية الهادفة إلى القضاء على ظاهرة الهجرة غير النظامية التي بدأت تتعاظم مخاطرها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في السنوات الأخيرة.

٣/٢ طبيعة التواجد غير النظامي لبعض الأجانب بالمملكة:

يعرف أحد المسئولين في الجوازات السعودية[١] المتخلفين بأنهم الأجانب الذين حضروا للمملكة لأغراض مختلفة سواء لزيارة الأهل والأقارب أو زيارة المؤسسات والشركات أو لأداء العمرة أو الحج ثم تخلفوا عن العودة إلى بلادهم.

ومن هذا التعريف يتبين الآتي:

١ ـ أن المتخلفين هم الأشخاص الذين بقوا في المملكة بعد انتهاء المدة المسموحة لهم للبقاء في المملكة لأجل الحج أو العمرة أو الزيارة.

٢ ـ أن هؤلاء المتخلفين هم في غالبيتهم العظمى من المسلمين بدليل أن من يأتي إلى الحج أو العمرة في الأصل من المسلمين، ولا يصرح لغير المسلمين بأداء فريضة الحج أو العمرة سواء من خارج المملكة أو من داخلها.

٣ ـ أن تخلف هؤلاء الأشخاص في المملكة بعد أدائهم لفريضة الحج أو العمرة أو الاثنين مما يعني أنهم قد خططوا في الأصل للاستفادة من فرصة تواجدهم في المملكة لهذا الغرض للبقاء أطول فترة ممكنة للاستفادة من الفرص الوظيفية التي تتيح لهم دخلاً أفضل مما يحصلون عليه في بلدانهم أوانهم قد استخدموا

---

(١) العقيد مرزوق بجاد الروقي مدير جوازات المدينة المنورة: " حوار حول العمالة المتخلفة " مع صحيفة عكاظ، العدد ٩٨٢٥، تاريخ ٧ محرم ١٤١٤هـ (الموافق ٢٧/٧/١٩٩٣م)، ص١٩.

أصلاً كلاً من الحج أو العمرة كوسيلة لتحقيق نفس الغاية دون أن تكون لديهم في الأساس النية الصادقة لأداء فريضة الحج أو العمرة لذاتها ودون أن تكون لديهم أية خلفية أخرى خلاف ذلك.

٤ - استناداً إلى الفقرة الأخيرة رقم (٣) فإن غالبية هؤلاء المتخلفين هذا إن لم يكن جميعهم - يعتبرون من الأشخاص الذين جاءوا إلى المملكة لتحقيق غاية مادية معيّنة إما بسبب عدم وجود فرص عمل يعملون فيها في بلدانهم أو بسبب تدني الأجور التي تدفع لهم في هذه البلدان، أو بدافع الرغبة في تحقيق ما تم تصويره لهم في بلدانهم من آمال عن ضخامة الأموال الممكن جنيها في المملكة بمجرد وصولهم إليها والعمل فيها في أي من المجالات المتاحة داخل السوق.

٥ - كما يمكن أن تدخل ضمن العوامل الدافعة إلى استمرار وجود ظاهرة المتخلفين ما يلمسه القادمون إلى المملكة من تسهيلات أو ما يرونه من تسامح عند تواجدهم غير النظامي لدى العديد من المواطنين السعوديين، الأمر الذي يجعلهم بمأمن وعدم خوف من عدم مراعاة التعليمات المنصوص عليها نظاماً في هذا الشأن، ناهيك عن اعتقاد العديد من هؤلاء المتخلفين بأنه حتى في حالة القبض عليهم داخل المملكة فإن الأمر لا يتعدى الترحيل، ولكن بعد أن يكونوا في المقابل قد حققوا أهدافهم أو بعضاً من هذه الأهداف التي حضروا من أجلها إلى المملكة في مواسم الحج أو العمرة، والمتمثلة على الناحية الظاهرية في ادخار أكبر قدر ممكن من المال الذي يمكنهم من تحسين وضعهم المعيشي أو الاجتماعي في بلادهم الأم.

٢/٤ الجزاءات النظامية المقررة على كل من المتخلفين والمتسترين عليهم:

نظراً للمخاطر والآثار السلبية الكبيرة المصاحبة لاستمرار وجود ظاهرة المتخلفين في المملكة، فقد كان من الطبيعي أن تبادر السلطات المسئولة فيها قبل وأثناء وبعد كل موسم من مواسم الحج والعمرة إلى تذكير الحجاج والمعتمرين بضرورة عدم البقاء في

المملكة بعد الانتهاء من تأدية شعائرهم الدينية، وهو ما نلحظه من خلال القرارات التي تصدر عن وزارة الداخلية في هذا الشأن والتي تحرص فيها على دعوة كافة القادمين للحج أو العمرة أو الزيارة إلى عدم التخلف بالمملكة والعودة إلى أوطانهم بعد تأدية هذه الشعائر الدينية بيسر وطمأنينة، محذرة في هذا المجال من أن عدم مراعاة تواريخ تفويج عودتهم لمغادرة المملكة يوقعهم تحت طائلة العقوبات النظامية.

وفي هذا السياق تؤكد الوزارة بأن أي تخلف بالمملكة من الإخوة الحجاج والمعتمرين والزوار يعني مخالفة للأنظمة والتعليمات والقواعد المرعية، مما يجعل المتخلف في هذه الحالة عرضة للحجز والجزاء والترحيل.

وفي إطار الضوابط التي وضعتها للحيولة دون إفساح المجال أمام استخدام المتخلفين أو إسكانهم أو إيوائهم، فإن الوزارة تلفت نظر المواطنين عموماً والمقيمين في البلاد إقامة نظامية بعدم استخدام أي متخلف سواء كان حاجاً أو معتمراً أو زائراً، كما أنها تنبه وتحذر كل شخص سعودي أو غير سعودي من إسكان أو إيواء أي متخلف بأي شكل من الأشكال وأنه يقع تحت طائلة الجزاء الشديد والعقاب الصارم كل من يقوم باستخدام أو إيواء أو التستر على أي متخلف بما فيها تطبيق أقصى عقوبات السجن والغرامة معاً، مع التأكيد على ضرورة التقيد بهذه النصوص النظامية والحرص على تنفيذها، وكذلك التعاون التام مع الأجهزة المختصة بشأنها خدمة للمصلحة العامة[١].

٢/٥ مدى الالتزام بالتعليمات الرسمية المقررة نظاماً:

وبالوقوف على المعطيات التي تضمنتها التعليمات الرسمية السابقة الذكر ومقارنتها مع ما هو حاصل بالفعل يتبين الآتي:

١ ـ أن مقام وزارة الداخلية لاتقف في هذا المجال عند حد دعوة الحجاج والمعتمرين والزائرين إلى مغادرة المملكة بعد الانتهاء من تأدية شعائرهم الدينية بل تتعداها إلى دعم هذه التعليمات بمجموعة من الإجراءات العملية الهادفة إلى

---

(١) بيان وزارة الداخلية الخاص بمناشدة الحجاج والمعتمرين والزائرين عدم التخلف بالمملكة، تم استعراضه بتصرف نقلاً عن صحيفة عكاظ، العدد ٢٩ ذو الحجة ١٤١٣هـ (الموافق ١٩ يونيو ١٩٩٣م)، ص٣.

التطبيق الفعّال والمتكامل لهذه التعليمات النظامية، حيث نشير في هذا السياق إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها الإدارة العامة للجوازات للحد من انتشار ظاهرة التخلف والتي من بينها وضع برامج للعمل عقب انتهاء موسم الحج يتم خلاله تكثيف ا لحملات التفتيشية على المتخلفين وترحيلهم إلى بلدانهم.

٢ ـ أنه على الرغم من هذه الجهود التي تبذلها الجهات ذات العلاقة في هذا الشأن، والتي بدورها تقوم بالقبض على الكثير من المتخلفين وترحيلهم إلى بلدانهم إلا أن الوقائع اليومية تثبت أن ظاهرة التخلف ما زالت قائمة، وكأن المتخلفين قد تحولوا إلى ظاهرة سرطانية ما أن تعمد السلطات إلى السيطرة عليها من جهة حتى تجدها وقد برزت في جهات عديدة.

٣ ـ أن استمرار تواجد المتخلفين في المملكة بأعداد كبيرة من الممكن إرجاعه إلى عدة عوامل من أهمها:

أ ـ أن النص في التعليمات السابقة الذكر " بأن مخالفة الحجاج والمعتمرين والزائرين للنصوص المرعية الإجراء يجعلهم عرضة للحجز والجزاء والرحيل " لايتضمن من الإجراءات الرادعة ما يمكن أن يساعد بفعالية أكبر على زيادة الالتزام بهذه النصوص، بدليل أن النص على مجرد الحجز والترحيل دون أن يوافق ذلك أي جزاءات رادعة من شأنه التقليل من الأثر الذي تمارسه هذه التعليمات على المتخلفين وهو ما أكده العديد ممن تم الوقوف على رأيهم في هذا الخصوص " بأننا نسعى أن نبقى على أمل أن يسعفنا الحظ في هذا البقاء أطول فترة ممكنة نحقق فيها آمالنا، وفي النهاية العملية محسوبة ونتائجها معروفة: الترحيل مجاناً وبالتالي فليس في ذلك خسارة، بل العكس هو الصحيح، إذ أن المكاسب التي نحققها تظل أكبر بكثير من النتائج المترتبة على ترحيلنا ".

ب ـ أن الجهود قد تكون بارزة في مجال القيام بحملات تفتيشية على المتخلفين (حيث تطالعنا الأخبار بالقبض يومياً على متخلفين وترحيلهم إلى بلدانهم)، إلا أن هذه الجهود قد لاتكون بنفس البروز في مجال تطبيق الجزاءات المقررة نظاماً على كل من يتعمد التستر على هؤلاء المتخلفين أو إيوائهم سواء من المواطنين أو المقيمين.

جـ ـ أن التزام المواطن بالتعليمات المنصوص عليها في هذا الشأن يكاد يكون معدوماً على الرغم من المحاولات الدؤوبة للتوعية بمخاطر هذه الظاهرة عبر وسائل الإعلام المختلفة، حيث من المعتقد ـ لا بل نكاد نجزم بأن العديد من المواطنين يعلم كل شيء عن ظاهرة المتخلفين سواء تمثل ذلك في صاحب العقار أو صاحب العمل الذي يستخدمه أو من في حكمهم، لكنهم لايفعلون شيئاً في مجال المساعدة في القبض عليهم أو على الأقل الإرشاد إلى أماكن تواجدهم مما يفقد السلطات عنصراً هاماً من العناصر التي لابد من توافرها لتحقيق السيطرة الكاملة على ظاهرة التخلف ونعني بذلك توافر الحرص الأكيد من بعض المواطنين في مجال التعاون مع هذه السلطات لمكافحة هذه الظاهرة.

٦/٢ السلبيات التي يعكسها تواجد المتخلفين داخل المملكة

كما في بلدان العالم الأخرى التي تعاني من ظاهرة الهجرة غير النظامية على أراضيها، تواجه المملكة العربية السعودية أيضاً بالعديد من المخاطر الناشئة عن وجود مثل هذه الظاهرة على أراضيها وذلك على الرغم من الاختلاف في طبيعة هذه الظاهرة بالنسبة للمملكة التي تنشأ نتيجة تخلف جزء يعتد به من الحجاج والمعتمرين والزائرين داخل الأراضي السعودية بصورة غير نظامية بعد انقضاء الفترة المسموح بها للقيام بشعائرهم الدينية. لذلك فإنه:

أ ـ نظراً لكون المملكة مستقطباً كبيراً للعمالة الأجنبية من شتى الجنسيات بحكم ضخامة خطط وبرامج التنمية فيها، كما بينا سابقاً.

ب ـ وإذا ما أضيف إلى هذه العمالة الأجنبية النظامية التي يقدر عددها مع عوائلها بحوالي ٦,٢ مليون نسمة ذلك العدد التراكمي من العمالة غير النظامية المتولدة عن تخلف جزء يعتد به من الحجاج والمعتمرين والزائرين الذين قدموا إلى المملكة منذ عدة سنوات.

جـ ـ وحيث إن المساحة الجغرافية للمملكة تعتبر واسعة جداً وتصل إلى حوالي ٢,٢٥ مليون كيلو متر مربع، هذا فضلاً عن انتشار سكانها مع ندرتهم العددية النسبية (حيث لايتجاوز هذا العدد ما مقداره ٧,٨ مليون نسمة حسب التعدد السكاني الأخير).

بكل ما تقدم، فإن المملكة تعتبر اليوم معرضة أكثر من أي وقت مضى للعديد من المؤثرات الناجمة عن تزايد عدد المتخلفين على أراضيها حيث إن وجود مثل هؤلاء المتخلفين في المملكة بخصائصهم الثقافية والاجتماعية التي تختلف عن خصائص المجتمع السعودي المحافظ يمكن أن يؤدي إلى انعكاسات غير صحية على بيئة المجتمع السعودي والوضع الأمني على المدى البعيد، هذا فضلاً عما يسببه تواجدهم من ضياع الكثير من الفرص الوظيفية، والأخطر من ذلك أنه إذا لم يجد هؤلاء المتخلفين عملاً يوفر لهم الدخل المادي الذي جاءوا من أجله فإنهم سوف يلجأون إلى طرق غير مشروعة للحصول عليه مثل التسول، والسرقة، وترويج المخدرات ... وغيرها من الأمور التي قد تخل بأمن وسلامة المجتمع على المستويين الاجتماعي والأمني[1].

وهو ما سنحاول أن نوضحه من خلال إبراز المخاطر التي يمكن أن تنجم عن المظاهر التالية:

٢/٦/١ المؤثرات الاقتصادية:

تبرز أهم المؤثرات الاقتصادية الناجمة عن تواجد المتخلفين بالمملكة في تزايد معدلات الضغوط التي تمارسها العمالة الأجنبية (بشكليها النظامي وغير النظامي) على

---

(١) د. مساعد إبراهيم الحديثي: " إيقاف الخطر المتجول "، حوار أجرته جريدة عكاظ بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ١٤١٤هـ (الموافق ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣م)، ص٢.

العمالة الوطنية من ناحية مزاحمتها على الفرص الوظيفية المتاحة وما يرتبط بهذه الوظائف من مزايا نقدية وعينية مما يتسبب في تزايد عدد العاطلين عن العمل من المواطنين السعوديين، فضلاً عما يمثله ذلك من زيادة معدل استنزاف الأموال الوطنية التي يتم تحويلها على شكل أجور لهذه العمالة الأجنبية وحرمان الاقتصاد الوطني من دورة ادخار وإعادة استثمار هذه الأجور[1] محلياً دون أن ننسى في هذا المجال ما يمكن أن يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية على الخطط التنموية نتيجة لتوزيع جزء يعتد به من الدخل الوطني على عناصر إنتاج بشرية أجنبية تعمل في المنشآت الاقتصادية، وكذلك القطاع الأهلي بصورة نظامية وغير نظامية، مما يضطر المملكة إلى ا لسحب من احتياطاتها لتغطية المتطلبات الدائمة النمو لخطط التنمية أو والأخطر من ذلك تزايد معدلات البطالة التي تنعكس سلباً على السلام الاجتماعي، حيث يؤدي ذلك إلى الانحراف وبروز الظواهر السلبية على المجتمع السعودي، كما يمكن أن تتسبب في ظهور أعمال العنف التي تهدد بدورها حالة الأمن التي تنعم بها المملكة وخلق مناخ من عدم الاستقرار الاجتماعي.

٢/٦/٢ المؤثرات الاجتماعية:

لاشك أن تواجد المتخلفين في المملكة والذين يأتون من كافة بقاع الأرض حاملين معهم عاداتهم وتقاليدهم من شأنه أن يرتب العديد من الاختلافات الاجتماعية والفكرية والحضارية بين كل من المواطنين والمتخلفين مع ما يرافق ذلك من تباين بارز في السلوكيات يشكل مصدراً من مصادر عدم الارتباح بالنسبة للمواطن بصورة خاصة والمجتمع السعودي على وجه العموم، وحيث إن الأنماط التي يحملها المتخلفون تتناقض في جزء كبير منها مع قيم وعادات المجتمع السعودي فإنه من البديهي أن يؤدي ذلك إلى " حالة من الصراع تقود للتفكك والانحلال الاجتماعي "[2].

---

(١) د. محمد ا لغيث وأ. منصور المعشوق: " العمالة المواطنة في القطاع السعودي "، بحث ميداني مقدم إلى ندوة العمالة المواطنة في القطاع الخاص السعودي " التي عقدت بمعهد الإدارة العامة يومي السبت والأحد ٢٢ و١٤١٤/٨/٢٣هـ، ص٣٠.

(٢) د. إبراهيم بن مبارك الجوير: " الهجرة والعمالة الوافدة وآثارها الاجتماعية والثقافية على المدن العربية "، بحث مقدم للمؤتمر الثامن لمنظمة المدن العربية، عقد في الرياض في ١٦ رجب ١٤٠٦هـ.

كما تبرز العديد من الجوانب الاجتماعية السالبة الأخرى الناشئة عن استمرار تواجد ظاهرة المتخلفين في المملكة من أهمها اضطرار بعض المتخلفين نتيجة لعدم تمكنهم من الحصول على عمل معيَّن داخل المملكة إلى المساعدة على ارتكاب بعض الجرائم اللاخلقية الغريبة عن المجتمع السعودي، هذا فضلاً عن إمكانات القيام بأعمال السطو والقتل والانتقام وغيرها(١).

الأمر الذي يشكل تهديداً للأمن الاجتماعي والأسري الذي يعوق المملكة عن أن يجعل منها نموذجاً يحتذى به بالنسبة للبلدان الطامحة إلى تحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي.

على أن الأخطر من ذلك كله هو أن خطر العمالة غير النظامية لا يقف عند حد السلبيات السابقة الذكر بل يتعداها أيضاً إلى الدور المؤثر الذي يلعبه بعضهم في مجال تعليم الشباب السعودي أصول تعاطي المخدرات وذلك اعتماداً على تقاليدهم وعاداتهم وانحرافاتهم التي حملوها معهم إلى المملكة، حيث يدخل هذا العامل الأخير (المتمثل في الاحتكاك الذي يقوم بين هذه العناصر المتخلفة وبعض الشباب السعودي) ضمن عاملين رئيسيين آخرين يسهمان في انتشار هذه الظاهرة الغريبة عن أخلاقياتنا المتوارثة هما: زيادة السفر إلى الخارج لأغراض الدراسة أو السياحة واحتكاك شبابنا بالبيئات الأجنبية وتأثر البعض منهم بالممارسات والسلوكيات السلبية السائدة في بعض الدول، فضلاً عن التطور الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات والذي جعل من العالم قرية صغيرة يتأثر أقصاها بما يحدث في أقصاها(٢).

ويؤكد سمو الأمير فيصل بن فهد في نفس السياق على أن المملكة مستهدفة من قبل عصابات الاتجار في المخدرات نظراً لوضعها الاقتصادي المتميز وخططها التنموية الطموحة التي أدت إلى جلب أيد عاملة كثيرة من الخارج، وكذلك لاشتراك حدودها

---

(١) د. عبدالله عبدالمحسن السلطان: " العمالة الأجنبية والأمن "، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٢) حوار أجرته صحيفة عكاظ مع صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن فهد في عددها ٩٧٧٥ الصادر بتاريخ ١٧ ذو القعدة ١٤١٣هـ (الموافق ٨ مايو ١٩٩٣م)، ص٤.

البحرية والبرية مع ثلاث عشرة دولة، بالإضافة إلى استغلال الوضع الديني للمملكة واستغلال التسهيلات التي تقدمها المملكة لأداء مناسك الحج والعمرة والزيارة - في تهريب المخدرات إلى البلاد - الأمر الذي يعطي مؤشراً في هذا المجال أيضاً على مدى ضخامة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المملكة من جراء استمرار تواجد مثل هذه الظاهرة والتي من المعتقد أن عدداً لايستهان به من المتخلفين يسهم في بيعها أو الترويج لها بين أوساط فئات من المواطنين السعوديين.

ذلك " أن المملكة تتميز بخاصية فريدة من نوعها تتمثل في تفاديها للجرائم والمشكلات الاجتماعية التي تقلق العديد من المجتمعات الأخرى .... حيث إن مؤشرات معدلات الجرائم بوجه عام آخذة في الانخفاض، ورغم أن الشواهد تشير إلى تزايد تعاطي المواد المخدرة في وقت من الأوقات فإنه يتم احتواء هذه المشكلة بإجراءات وقائية وعلاجية وتأهيلية. ومع ذلك فإنه على الرغم من أن هذه المعدلات ليست في مستوى نظرائها في بعض الدول الأخرى إلا أنه ينبغي مواصلة الاهتمام[1] بها في إطار السعي إلى إزالة العوامل المتسببة فيها ومنها القضاء بشكل نهائي على المتاجرين فيها والمروجين لها، حيث من غير المستبعد أن يكون بعض المتخلفين من ضمن المروجين لهذه المخدرات أو المتعاطين لها إما لدوافع مادية أو بسبب تعودهم على ذلك في بلدانهم الأصلية.

٢/٦/٢ تشويه المظهر الحضاري للمدن السعودية:

يشكل انتشار المتخلفين في المملكة ظاهرة غير حضارية تشوه وجه مدنها الراقية وعلى وجه التحديد كل من جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة وتجعلها في غير هيئتها الجميلة المعهودة حيث انتشرت هذه الظاهرة بشكل لافت للأنظار في الميادين العامة وتقاطع الطرقات خلال الأعوام الأخيرة، لا بل إنه في بعض أحياء هذه المدن الداخلية توجد العديد من " الأحواش " التي يسكنها مجموعات كبيرة من المتخلفين مع أطفالهم، حيث تهيمن عليها مظاهر الفقر والمرض ومستنقعات المياه وبقايا محروقات المواد

---

(١) خطة التنمية الخامسة (١٤١٠ - ١٤١٥هـ/ ١٩٩٠ - ١٩٩٥م)، وزارة التخطيط، ص١١٤.

البلاستيكية والأوبئة مما يشكل مدخلاً أساسياً لمرض الكبد حيث يعد ذلك تلوثاً فيروسياً أو طفيلياً أو كميائياً يمكن أن يؤدي في أي وقت إلى الموت، آخذاً في الاعتبار أن وجود هذه " الأحواش " إنما يدخل ضمن ظاهرة الإيواء غير النظامي لوجود المتخلفين غير النظاميين الذين يتستر على تواجدهم بعض المواطنين[1].

ومن المظاهر الملفتة للنظر في هذا المجال أيضاً حالات التسول التي يمارسها أطفال المتخلفين في العادة والذين يشوهون بهذا العمل المظاهر الحضارية للعديد من شوارع وأحياء هذه المدن السعودية، حيث يتم ذلك في كثير من الحالات من خلال خلايا منظمة تحت قيادة مركزية تتولى استقبال المعوقين وذوي العاهات القادمين من خارج المملكة تحت ستار الحج أو العمرة أو الزيارة وتوزيعهم في نقاط معيَّنة بالسيارات ومن ثم العمل على تجميعهم قبل دخول الليل.

٤/٦/٢ المخاطر الصحية:

في الحقيقة أن ظاهرة تخلف الحجاج والمعتمرين بالمملكة لاتقتصر آثارها السلبية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والحضارية فحسب، وإنما تمتد أيضاً إلى المستويات الصحية وهو ما يزيد من الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل إيجاد بيئة نظيفة داخل المملكة خالية من الأمراض المعدية، هذا فضلاً عن تهديد مفهوم صحة البيئة من أساسه وذلك في الوقت الذي تسعى فيه وزارة الصحة إلى ترسيخ هذا المفهوم من خلال مراكز الرعاية الصحية الأولية في جميع مناطق المملكة.

ومما يدعو إلى التخوف أكثر فأكثر من هذه الظاهرة أن هناك العديد من محلات الأغذية والمطاعم وكذلك أسواق الخضر والفواكه واللحوم تستخدم عمالة غير نظامية في تسيير عملها اليومي، هذا في الوقت الذي يفتقر فيه بعضهم إلى أبسط قواعد الصحة العامة والنظافة، ناهيك عن عدم خضوعهم للكشف الطبي الدوري فضلاً عن تعاملهم مع هذه المواد والأطعمة بطرق بدائية ومتخلفة، وتكون النتيجة زيادة معدل الأمراض الشائعة

---

(١) استطلاع ميداني قامت به صحيفة عكاظ على بعض الشوارع والأحياء التي يتواجد فيها المتخلفون بتاريخ ٢٥ شعبان ١٤١٣هـ (الموافق ١٦ فبراير ١٩٩٣م)، ص٣.

الناجمة عن تلوث الغذاء وبالتالي زيادة الجهود التي تبذلها الدولة للسيطرة على هذه الظاهرة مع ما يرافق ذلك من إهدار للجهد والوقت والمال ومن تهديد مستمر للصحة العامة في المملكة.

٢/٦/٥ المخاطر الأمنية:

يجتاح العالم منذ بداية هذا القرن أعمال عنف وشغب وسلوكيات إرهاب شاملة وهي سلوكيات عنف إنسانية لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية، بل إن أعمال العنف والشغب وسلوكيات الإرهاب ارتفعت نسبتها بشكل ملفت للنظر في العقد الأخير من هذا القرن، وعلى وجه التحديد منذ بداية التسعينات.

ومما لاشك فيه أن مخاطر هذا العنف وسلوكياته الخطيرة لا يقتصر تأثيرها على بعض الأفراد وإنما يمتد إلى الجماعات ويؤثر على أمن الدولة واستقرارها ورفاهيتها، خصوصاً في تلك الدول التي يرى فيها هذا العنف بيئة مهيأة لنموه وانتشاره وإذا لم تكن هناك الأدوات الفعالة التي تقف في وجهه أو لا تسمح بتواجده تحت أي ظرف من الظروف.

وعليه فإنه يمكن النظر إلى ظاهرة نشوء العنف والإرهاب من زاويتين:

أ - الأولى تتمثل في ظاهرة العنف والإرهاب الناشيء عن نزعة بعض الأشخاص إلى إشباع رغبات مادية معيّنة بمختلف الوسائل والطرق المتاحة لديهم حتى ولو كان ذلك بالقوة أو بالوسائل غير المشروعة خصوصاً إذا ما ارتبطت هذه النزعة بضغط الحاجة لتحقيق الذات وبسيطرة الممارسات اللاأخلاقية على المثل العليا، وكذلك بغياب الوازع الديني والأخلاقي، وبالتالي فإن الإنسان الذي ليس لديه وازع ديني أو أخلاقي ويقدس المادة على القيم والأخلاقيات القويمة مستعد لأن يفعل أي شيء وبأي طريقة كانت حيث تبرز هذه الظاهرة بأوضح صورها فيما نسمعه من محاولات لدى بعض المتخلفين للخروج على القانون بارتكاب الأعمال الإجرامية في سبيل تحقيق هدف مادي طالما سعى إليه بأدواته الرخيصة تحت ضغط الحاجة أو عدم تحقيق الهدف المادي الذي قدم إلى البلاد من أجله.

ب ـ أما الحالة الثانية من حالات العنف والإرهاب فتنشأ نتيجة للمحاولات الدؤوبة من قبل بعض الدول التي تصدر أفكارها العقائدية إلى البلدان الأخرى، حيث يمكن للأشخاص الذين يحملون هذه الأفكار الدخول تحت ستار الحج أو العمرة أو الزيارة وتكون النتيجة أن يبدأ هؤلاء الأشخاص ببث أفكارهم لدى العامة خصوصاً ممن لايمتلكون القدرة الكافية على التمييز أو إدراك الأبعاد الحقيقية الكامنة وراء مثل هذه الأفكار وتكون النتيجة أن يتزايد عدد الذين يعتنقون هذه الأفكار الغريبة داخل المجتمع المحلي والله وحده الذي يعلم بما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع في نهاية المطاف إذا لم يتوفر في هذا المجال من الوسائل والآليّات الفعّالة ما يمكّن من السيطرة على الوضع في كافة جوانبه وعدم الاستهانة بما قد تحاول أن تقوم به الأيادي الخفية في هذا المجال والذي قد يكون الأشخاص المتواجدون بصورة غير نظامية إحدى الأدوات المستخدمة في تنفيذ هذه الأفعال خصوصاً وأن هذه الفئة من المهاجرين تعتبر ـ حسب ما بينا ذلك سابقاً في معرض الإشارة إلى مخاطر الهجرة على المستوى المحلي، وكذلك الخارجي ـ أكثر الفئات قابلية للانجراف وراء أي مغريات قد تعرض عليهم من أي من الجهات التي لها مصلحة في تهديد هذا الوضع الأمني المتميز في المملكة، وذلك تحت ضغط الحاجة إلى المادة التي تسعى هذه الفئة أو العديد منها إلى الحصول عليها بأي شكل من الأشكال.

٧/٣ نتائج الجزء الأول من الدراسة:

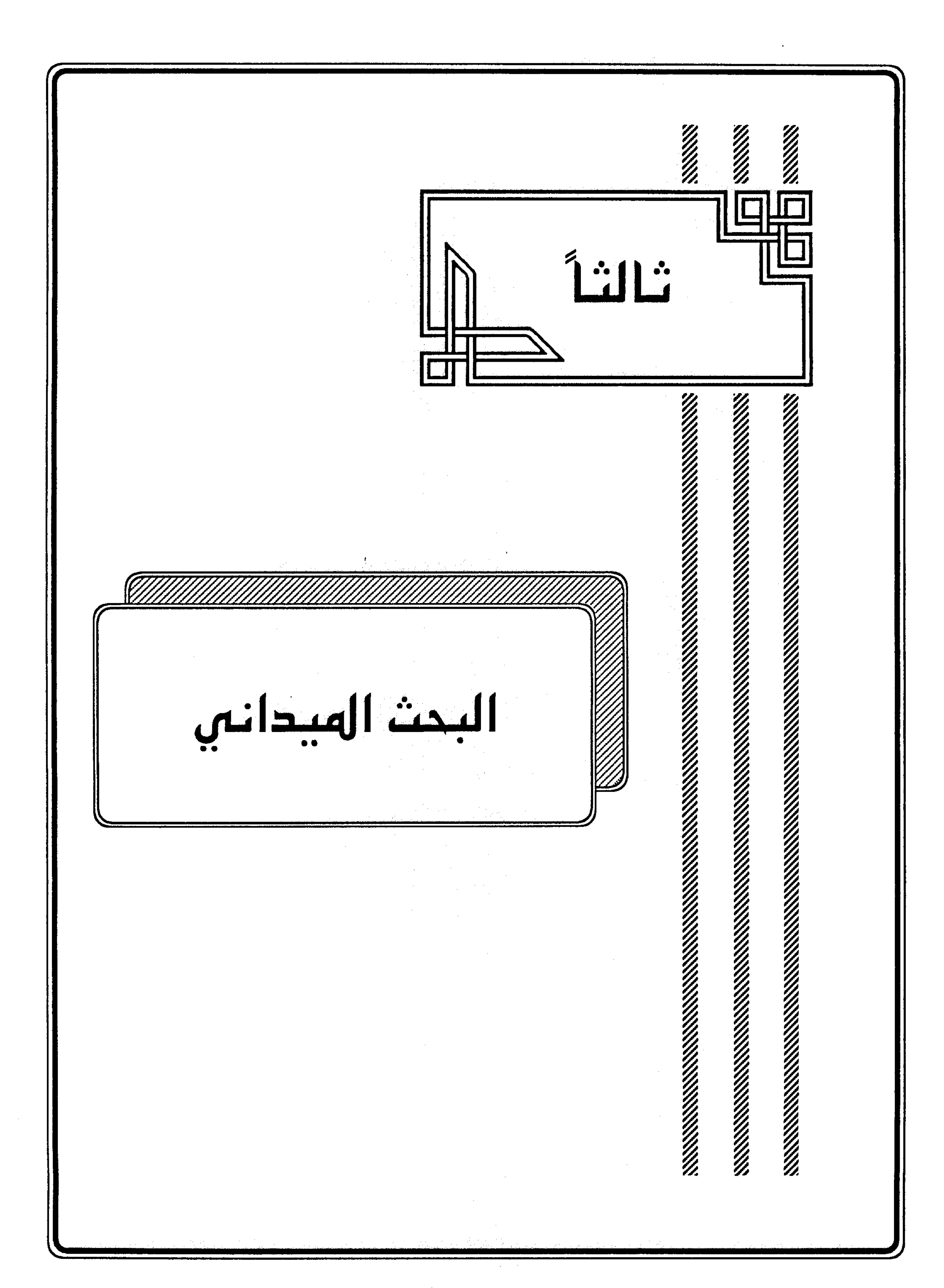
من خلال التحليل المكتبي السابق تم التعرف على المظهر العام لمشكلة تخلف الحجاج والمعتمرين والتي ما زالت المملكة تعاني منها حتى الوقت الحاضر، هذا فضلاً عن إلقاء الضوء على طبيعة هذه الظاهرة ونشأتها والمظاهر السلبية المصاحبة لها والمتمثلة في الإفرازات والمؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية والحضارية والأمنية، كما تم البحث في ما هية الإجراءات والتعليمات النظامية التي تم اتخاذها في هذا الشأن ومدى فاعلية هذه الإجراءات والترتيبات النظامية في الحد من هذه الظاهرة والنظر في العوامل المتسببة في استمرار بقائها وتأملنا انعكاساتها السلبية على البيئة

الاجتماعية والحضارية والاقتصادية والأمنية للمملكة مع التطرق في هذا السياق إلى بعض من صور ونماذج الهجرة غير النظامية التي يعاني منها اليوم العديد من البلدان الأخرى وبخاصة البلدان الصناعية الغربية والوقوف على الآثار المترتبة على وجود مثل هذه الظاهرة في الكيان الاجتماعي والاقتصادي والأمني في هذه البلدان والإجراءات التي تم إقرارها في هذا المجال وصولاً إلى استخلاص كل ما يمكن أن يفيدنا من هذه الإجراءات في بلورة الأفكار والمرئيات التي من شأنها المساعدة على الخروج بأنسب الأساليب وأكثرها قابلية لمعالجة هذه المشكلة على المستوى المحلي ومحاولة استئصالها من أراضي المملكة حتى تبقى مهداً للأمن والاستقرار وقبلة تحج إليها أفئدة المسلمين من مشارق الأرض ومغاربها، وذلك بعيداً عن أية مؤثرات جانبية تهدد وضعها الاقتصادي والاجتماعي والأمني المتميز.

ويبقى أن نشير في هذا السياق إلى أمر آخر في غاية الأهمية وهو أن إثارة اهتمام المواطن السعودي بخطورة هذه الظاهرة وما قد تجره من آثار سلبية عليه وعلى وطنه وذلك من خلال التحرك عبر " حزمة متكاملة " من الأساليب التربوية والإعلامية التي من شأنها المساعدة في توليد مواقف جديدة لدى هذا المواطن تسهم في القضاء على الظاهرة من جذورها خصوصاً عندما تنجح في وضعه أمام خيارين لا ثالث لهما:

فإما التجاوز عن هذه الظاهرة وما قد تجره من مخاطر على مستقبله ومستقبل بلاده، وإما تحمل المسئولية كاملة في المساهمة الفعّالة في القضاء على هذه الظاهرة. ولاشك في أن الانتماء الراسخ للمواطن تجاه وطنه ومبادئه الإسلامية وولاءه المطلق لقيادته الرشيدة الواعية ستساعد على ترجيح الخيار الثاني المتمثل في تحمل هذه المواطن المسئولية الكاملة تجاه القضاء على هذه الظاهرة في المملكة، ولكن ما هو مطلوب في هذا المجال هو قيام الجهات المعنية بتكثيف جهودها الرامية إلى زيادة معدل اهتمام المواطن السعودي بالتعاون مع أجهزة الأمن المختصة في هذا المجال بما يكون له الأثر الكبير والفعّال في الكشف عن الخلايا التي يتكاثر فيها المتخلفون لقوله ﷺ **« من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فلبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان ».**

لذا فإنه لابد من دعم التعاون بين المواطن والأجهزة الأمنية وترسيخه بالشكل الذي يتحول فيها المواطن إلى رجل أمن يبلغ عن أية مخالفة أو تواجد أي إنسان أجنبي غير نظامي دونما تستر على وجود مثل هذه الظواهر وذلك لتفويت الفرصة على كل من يحاول العبث بأمن هذه البلاد الآمنة أو يهدد كيانها الاجتماعي والحضاري والاقتصادي الذي يندر أن نجد له مثيلاً في العديد من بلدان العالم.


ثالثاً
البحث الميداني

٣ ـ البحث الميداني:

١/٣ تقديم:

ببلورة ظاهرة تخلف الحجاج والمعتمرين وتقييم أبعادها نكون قد وفقنا إلى تحديد المشكلة تحديداً يصبح معه إمكان إخضاعها للفحص والاستقصاء الميداني أمراً ممكناً وقابلاً للتحليل الكمي الذي من شأنه المساعدة على الخروج بالعديد من المؤشرات الدالة على طبيعة هذه المشكلة ومظاهرها وأبعادها الاجتماعية والحضارية والاقتصادية والنفسية والصحية والأمنية. وهذا التحليل الكمي الذي نحن بصدده إنما يعتبر الوسيلة الأفضل وذلك لتميز هذا النوع من التحليل بالنظرة الشاملة في مجال التعامل مع مثل هذا الحدث أو تلك الظاهرة المتمثلة في ظاهرة تخلف الحجاج والمعتمرين والزائرين الذين يفدون إلى المشاعر المقدسة لأداء شعائرهم الدينية سنوياً، حيث إن معالجة الظاهرة واستئصالها من جذورها إنما يتطلب وضع استراتيجية معيَّنة للتصدي بفاعلية وحزم لهذه الظاهرة تعتمد على الدراسات الميدانية المتخصصة والملاحظة العملية الدقيقة التي لاتميل إلى العاطفة أو تعتمد على الحدس أو التخمين أكثر مما تؤسس على وقائع مادية ملموسة تؤشر إلى وجود الظاهرة وحجم المخاطر التي ترافقها، وتعمل على استنباط أساليب للتصدي لها تتفق مع الحجم الفعلي لهذه الظاهرة وما تعكسه من مخاطر على حاضر ومستقبل الكيان الاجتماعي والحضاري والصحي والاقتصادي والأمني للمملكة وهو ما سنعمد إلى استشرافه من خلال التحليل الميداني لهذه الظاهرة والذي يشكل الجزء الثاني من الدراسة.

٢/٣ مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من المتخلفين عن العودة في كل من مكة والمدينة وجدة.

٣/٣ عينة البحث:

استهدف الاستقصاء المعد للبحث الوقوف على أسباب التخلف ومدة التخلف والأعمال التي يزاولها المتخلف في المملكة والدخل الذي يحصل عليه المتخلف في المملكة وأوجه إنفاق الدخل.

وقد تم الحصول على الإجابات عن طريق المقابلة الشخصية، وتم توزيع الاستمارات كما يلي:

٣٦٥ استمارة في جدة.

٢٨٣ استمارة في مكة المكرمة.

٣٨٨ استمارة في المدينة المنورة.

٤/٣ تحليل البيانات:

٣/٤/١ العمر:

م	العمر	جدة		مكة المكرمة		المدينة المنورة	
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
١	أقل من ٢٠ سنة	٣	٠,٨	١٤	٤,٩	٢	٠,٥
٢	من ٢٠ ـ ٢٩ سنة	٩٥	٢٦	١٠١	٣٥,٧	١٥٧	٤٠,٥
٣	من ٣٠ ـ ٣٩ سنة	١٦٠	٤٣,٨	١١٠	٣٨,٩	١٧١	٤٤,١
٤	من ٤٠ ـ ٤٩ سنة	٨٨	٢٤,١	٣٣	١١,٧	٤٢	١٠,٨
٥	من ٥٠ ـ ٥٩ سنة	١٥	٤,١	١٣	٤,٦	١١	٢,٨
٦	٦٠ سنة فأكثر	٤	١,٢	٩	٣,٢	٥	١,٣
٧	لم يجب	-	-	٣	١,١	-	-
	المجموع	٣٦٥	١٠٠	٢٨٣	١٠٠	٣٨٨	١٠٠

يتضح من الجدول أن معظم فئات العمر في كل من جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة تقع في الفئة من ٣٠ ـ ٣٩ سنة. كذلك فإن ٩٣,٩٪ من أفراد العيِّنة في جدة تتراوح أعمارهم مابين ٢٠ ـ ٤٩ سنة، و٨٦,٣٪ من أفراد العيِّنة في مكة تتراوح أعمارهم مابين ٢٠ ـ ٤٩ سنة، و٩٥,٤٪ من أفراد العيِّنة في المدينة تتراوح أعمارهم مابين ٢٠ ـ ٤٩ سنة.

٢/٤/٣ الحالة الاجتماعية:

م	الحالة الاجتماعية	جـــدة		مكة المكرمة		المدينة المنورة	
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
١	أعزب	٩٥	٢٦	١٣٤	٤٧,٣	١٢٤	٣٢
٢	متزوج	٢٤١	٦٦	١١٦	٤١	٢٥١	٦٤,٧
٣	أرمل	١٦	٤,٤	٢١	٧,٤	٩	٢,٣
٤	مطلق	١٣	٣,٦	١١	٣,٩	٢	٠,٥
٥	لم يجب	-	-	١	٠,٤	٢	٠,٥
	المجموع	٣٦٥	١٠٠	٢٨٣	١٠٠	٣٨٨	١٠٠

ويتــضح من الجـدول الســابق أن أغلب أفـراد العـيِّنة في كل من جــدة والمدينة متزوجون، بينما نجد أن أكبر نسبة من أفراد العيِّنة في مكة غير متزوجين.

٣/٤/٣ الحالة التعليمية:

م	الحالة التعليمية	جـــدة		مكة المكرمة		المدينة المنورة	
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
١	أمي	٥٥	١٥,١	٤١	١٤,٥	٧٥	١٩,٣
٢	القراءة والكتابة	١١٠	٣٠,١	١٠٦	٣٧,٥	١٣٥	٣٤,٨
٣	مؤهل ابتدائي	٥٨	١٥,٩	٢٨	٩,٩	٢٨	٧,٢
٤	مؤهل متوسط	٧٢	١٩,٧	٦٩	٢٤,٤	٦٥	١٦,٨
٥	مؤهل جامعي	٤٨	١٣,٢	١٥	٥,٣	٤٦	١١,٩
٦	شهادة فنية	٢٠	٥,٥	١٩	٦,٧	٣١	٨
٧	لم يجب	٢	٠,٥	٥	١,٧	٨	٢,١
	المجموع	٣٦٥	١٠٠	٢٨٣	١٠٠	٣٨٨	١٠٠

ومن الجدول السابق يتضح لنا أكبر نسبة في كل من جدة ومكة والمدينة يعرفون القراءة والكتابة. كما وأن ٦١,١٪ في جدة و٦١,٩٪ ي مكة و٦١,٣٪ في المدينة من إجمالي العيِّنة أميون أو لايتعدى مؤهلهم الدراسي المؤهل الابتدائي مما يؤكد تدني المستوى العلمي للمتخلفين.

٣/٤/٤ عدد أفراد العائلة المرافقين:

م	عدد أفراد العائلة المرافقين	جـــدة		مكة المكرمة		المدينة المنورة	
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
١	لايوجد	١٦٧	٤٥,٨	١٧٥	٦١,٨	٣٤٥	٨٨,٩
٢	شخص واحد	٢٤	٦,٦	٦١	٢١,٦	١٦	٤,١
٣	شخصان	٢٢	٦,٠	٢٢	٧,٨	٢	٠,٥
٤	ثلاثة أشخاص	٤٤	١٢,١	١٠	٣,٥	١	٠,٣
٥	أربعة أشخاص فأكثر	١٠٦	٢٩	١٠	٣,٥	٣	٠,٨
٦	لم يجب	٢	٠,٥	٥	١,٨	٢١	٥,٤
	المجموع	٣٦٥	١٠٠	٢٨٣	١٠٠	٣٨٨	١٠٠

ومن الجدول السابق يتضح أن أكبر نسبة من أفراد العيِّنة في جدة ومكة والمدينة لايصاحبها مرافقون.

٣/٤/٥ وجود أقارب للمعتمرين يقيمون إقامة نظامية بالمملكة:

م	الأقارب المقيمون إقامة نظامية بالمملكة	جـــدة		مكة المكرمة		المدينة المنورة	
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
١	نعم	٢٠١	٥٥,١	١٢٨	٤٥,٢	١٠١	٢٦,١
٢	لا	١٥٨	٤٣,٣	١٥٢	٥٣,٧	٢٧٦	٧١,١
٣	لم يجب	٦	١,٦	٣	١,١	١١	٢,٨
	المجموع	٣٦٥	١٠٠	٢٨٣	١٠٠	٣٨٨	١٠٠

يتضح من الجدول أن ٥٥,١٪ من أفراد العيِّنة في جدة لهم أقارب مقيمون إقامة نظامية في المملكة، أما في كل من مكة المكرمة والمدينة والمنورة فأغلبية المتخلفين لايوجد لهم أقارب مقيمون إقامة نظامية بالمملكة.

٦/٤/٢ نوعية القرابة:

م	عدد أفراد العائلة المرافقين	جـــدة		مكة المكرمة		المدينة المنورة	
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
١	زوج أو زوجة	١١	٣	٨	٢,٨	١١	٢,٨
٢	والد/والدة	٩	٢,٥	١٤	٤,٩	٧	١,٨
٣	أخ/أخت	٤٦	١٢,٦	٧٢	٢٥,٤	٣٦	٩,٣
٤	ابن/بنت	٢٠	٥,٥	٢٨	٩,٩	١٠	٢,٦
٥	أخرى	١١٨	٣٢,٣	١٠	٣,٥	٤٢	١٠,٨
٦	لم يجب	١٦١	٤٤,١	١٥١	٥٣,٤	٢٨٢	٧٢,٧
	المجموع	٣٦٥	١٠٠	٢٨٣	١٠٠	٣٨٨	١٠٠

ويتضح من الجدول السابق أن أكبر نسبة من العيِّنة في كل من جدة والمدينة لهم أقارب (آخرون) يقيمون إقامة نظامية بالمملكة، يلي ذلك فئة أفراد العيِّنة الذين لهم أخ أو أخت في المملكة.

٣/٤/٧ جنسية المتخلفين:

م	الجنسية	جـــدة		مكة المكرمة		المدينة المنورة	
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
١	٢ الإمارات	١	٠,٣	-	-	-	-
٢	٣ البحرين	-	-	١	٠,٤	-	-
٣	١٢ اليمن	١	٠,٣	٣	١,١	٩	٢,٣
٤	١٤ تونس	-	-	٥	١,٨	-	-
٥	١٤ الجزائر	-	-	-	-	٨	٢,١
٦	١٦ السودان	٤	١,١	١٢	٤,٢	٤٢	١٠,٨
٧	١٧ الصومال	-	-	٣	١,١	١	٠,٣
٨	١٨ ليبيا	-	-	-	-	٣	٠,٨
٩	١٩ مصر	١٠٤	٢٨,٥	١١	٣,٩	١٠٨	٧,٨
١٠	٢١ موريتانيا	-	-	-	-	٨	٢,١
١١	٢٢ أفغانستان	-	-	٣	١,١	٤	١
١٢	٢٣ أندونيسيا	٢٤	٦,٦	٢٣	٨,١	٤	١
١٣	٢٥ باكستان	٧٦	٢٠,٨	١٣	٤,٦	٥٨	١٤,٩
١٤	٢٦ الهند	-	-	٤	١,٤	٨	٢,١
١٥	٢٧ بنجلاديش	٨٢	٢٢,٥	١١	٣,٩	١٦	٤,١
١٦	٢٨ تايلاند	٣٥	٩,٦	١٣	٤,٦	-	-
١٧	٢٩ تركيا	١	٠,٣	١	٠,٤	-	-
١٨	٣١ سيريانكا	-	-	-	-	١	٠,٣
١٩	٣٢ الفلبين	٣	٠,٨	٣	١,١	-	-
٢٠	٣٣ ماليزيا	٦	١,٦	-	-	-	-
٢١	٣٤ أثيوبيا	-	-	٤٥	١٥,٩	٣	٠,٨
٢٢	٣٥ تشاد	-	-	-	-	٣٩	١٠,١
٢٣	٣٦ تنزانيا	-	-	-	-	٢	٠,٥
٢٤	٣٩ ساحل العاج	-	-	-	-	١٥	٣,٩
٢٥	٤٠ السنغال	-	-	٢	٠,٧	٢	٠,٥
٢٦	٤١ غانا	-	-	٢	٠,٧	٤	١
٢٧	٤٢ غينيا	-	-	١	٠,٤	٥	١,٣
٢٨	٤٦ مالي	٤	١,١	٢	٠,٧	١٥	٣,٩
٢٩	٤٧ نيجيريا	٢٠	٥,٥	٣٢	١١,٣	١٢	٣,١
٣٠	٤٨ النيجر	-	-	٥	١,٨	٢	٠,٥
٣١	٥٣ الاتحاد السوفيتي	-	-	-	-	١	٠,٣
٣٢	٩٨ جنسيات أخرى	-	-	٤	١,٤	٣	٠,٨
٣٣	٩٩ غير موضحة	١	٠,٣	١	٠,٤	١٤	٣,٦
٣٤	لم يجب	٣	٠,٨	٨٣	٢٩,٣	١	٠,٣
	المجموع	٣٦٥	١٠٠	٢٨٣	١٠٠	٣٨٨	١٠٠

ويتضح من الجدول التالي مايلي:

أ ـ بالنسبة لجدة:

أكبر نسبة من أفراد العيِّنة تأتي من مصر (٢٨,٥٪)، يليها بنجلاديش (٢٢,٥٪)، ثم باكستان (٢٠,٨٪).

ب ـ بالنسبة لمكة المكرمة:

أكبر نسبة من أفراد العيِّنة تأتي من أثيوبيا (١٥,٩٪)، يليها نيجيريا (١١,٣٪)، فأندونيسيا (٨,١٪).

جـ ـ بالنسبة للمدينة المنورة:

تأتي في المقدمة باكستان (١٤,٩٪)، يليها السودان (١٠,٨٪)، ثم تشاد (١٠,١٪).

ومن ذلك نستنتج أن الجنسية الغالبة في المتخلفين في جدة هي المصرية، والجنسية الغالبة في المتخلفين في مكة المكرمة هي أثيوبيا، أما الجنسية الغالبة في المتخلفين في المدينة المنورة فهي الباكستان.

٨/٤/٣ العمل الذي كان يزاوله المتخلف في بلده:

م	العمل الذي كنت تزاوله في بلدك	جـدة		مكة المكرمة		المدينة المنورة	
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
١	بدون عمل	٣٨	١٠,٤	٣٠	١٠,٦	٣٨	١٤,٤
٢	متكسب	١١٥	٣١,٥	١١٦	٤١	١١٥	١١,٣
٣	عامل غير حرفي	١٩	٥,٢	٢٤	٨,٥	١٩	١٠,٦
٤	حرفي	٤٠	١١	٤١	١٤,٥	٤٠	٢٠,٤
٥	موظف حكومي	٢٤	٦,٦	٢١	٧,٤	٢٤	٢,٦
٦	موظف قطاع خاص	١٠٥	٢٨,٨	٢٠	١٠,٢	١٠٥	٥,٢
٧	أخرى	١٤	٣,٨	١٤	٤,٩	١٤	٣٠,٤
٨	لم يجب	١٠	٣,٧	٨	٢,٨	٨	٥,٢
	المجموع	٣٦٥	١٠٠	٢٨٣	١٠٠	٢٨٣	١٠٠

ويتضح من الجدول السابق مايلي:

أ ـ بالنسبة لجدة:

أعلى نسبة (٣١,٥٪) للعمالة المتكسبة (أي التي تعمل بغير انتظام)، يليها الفئة التي زاولت وظيفة في القطاع الخاص (٢٨,٨٪)، ثم الفئة التي لا تعمل في بلدها.

ب ـ بالنسبة لمكة المكرمة:

أعلى نسبة تختص بفئة المتكسبين (٤١٪)، يليها فئة العمالة الحرفية (١٤,٥٪)، وأخيراً تأتي الفئة التي لاتزاول عملاً في بلدها (١٠,٦٪).

جـ ـ بالنسبة للمدينة:

أعلى نسبة (٢٠,٤٪) تختص بفئة الحرفيين، ثم يليها الفئة التي لاتعمل ببلدها، ثم فئة المتكسبين ١١,٣٪.

كذلك يتضح أن نسبة ضئيلة من المتخلفين لاتعمل في بلدها (١٠ ـ ١٥٪)، وباقي أفراد العيِّنة يعملون في بلادهم، وهذا يؤكد أن مشكلة المتخلفين هي مشكلة اقتصادية وترجع إلى رغبة المتخلفين في العمل بالمملكة لزيادة دخولهم.

٢/٤/٩ الدخل الشهري في بلد المتخلف:

م	دخلك الشهري في بلدك (ريال)	جـدة		مكة المكرمة		المدينة المنورة	
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
١	أقل من ١٠٠	١٠٩	٢٩,٩	٤٨	١٧	٤٠	١٠,٣
٢	١٠٠ فأقل من ٢٠٠	١٢٣	٣٣,٧	٦٣	٢٢,٣	٦١	١٥,٧
٣	٢٠٠ فأقل من ٣٠٠	٥٢	١٤,٢	٣٧	١٣,١	٤٨	١٢,٤
٤	٣٠٠ فأقل من ٤٠٠	٤٠	١١,٠	٤٢	١٤,٨	٦١	١٥,٧
٥	٤٠٠ ـ فأقل من ٥٠٠	٤	١,١	٢٧	٩,٥	٢٣	٥,٩
٦	أكثر من ٥٠٠	١٠	٢,٧	٣٠	١٠,٦	٣٢	٨,٢
٧	لم يجب	٢٧	٧,٤	٣٦	١٢,٧	١٢٣	٣١,٧
	المجموع	٣٦٥	١٠٠	٢٨٣	١٠٠	٣٨٨	١٠٠

ويلاحظ من الجدول السابق أن الفئة التي تحصل على دخل أقل من ٣٠٠ ريال شهرياً هي الفئة الغالبة في العيِّنة إذ بلغت نسبتها ٧٧,٨٪ في جدة، و٥٢,٤٪ في مكة المكرمة، و٣٨,٤٪ في المدينة المنورة.

٢/٤/١٠ عدد أفراد الأسرة الذين يعولهم المعتمر في بلده:

م	عدد أفراد الأسرة التي تعولها في بلدك	جـــدة		مكة المكرمة		المدينة المنورة	
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
١	شخص	٣٥	٩,٦	١٤	٤,٩	٩	٢,٣
٢	شخصان	٥٩	١٦,٢	٤٥	١٥,٩	٢٥	٦,٤
٣	ثلاثة أشخاص	٩٦	٢٦,٣	٧٢	٢٥,٤	٣٢	٨,٢
٤	أربعة أشخاص	٣٧	١٠,١	٢٦	٩,٢	٥٥	١٤,٢
٥	خمسة أشخاص	٤٦	١٢,٦	١٩	٦,٧	٤٤	١١,٣
٦	ستة أشخاص	٤١	١١,٢	٢٨	٩,٩	٦٨	١٧,٥
٧	أكثر من ستة أشخاص	٢٦	٧,١	٢٠	٧,١	١٢١	٣١,٢
٨	لم يجب	٢٥	٦,٨	٥٩	٢٠,٨	٣٤	٨,٨
	المجموع	٣٦٥	١٠٠	٢٨٣	١٠٠	٢٨٣	١٠٠

ويتضح من الجدول أن أكبر فئة بين أفراد العيِّنة في مكة وجدة تعول ثلاثة أشخاص، أما في المدينة المنورة فأكبر فئة بين أفراد العيِّنة تعول أكثر من ستة أشخاص. كما يتضح أن أفراد العيِّنة الذين يعولون ثلاثة أشخاص فأكثر في جدة تبلغ نسبتهم ٦٧,٣٪ من إجمالي أفراد العيِّنة، كما أن أفراد العيِّنة الذين يعولون ثلاثة أشخاص فأكثر في مكة المكرمة تبلغ نسبتهم ٥٨,٣٪، وأن أفراد العيِّنة الذين يعولون ثلاثة أشخاص فأكثر في المدينة المنورة تبلغ نسبتهم ٨٢,٤٪ وهي أكبر نسبة مقارنة بمكة والمدينة.

٣/٤/١١ نوعية التأشيرة التي حضر بها المتخلف:

م	نوع التأشيرة	جـــدة		مكة المكرمة		المدينة المنورة	
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
١	عمرة	٢٠٣	٥٥,٦	١٤٧	٥١,٩	٢٧٨	٧١,٦
٢	حج	١١٢	٣٠,٧	٥٤	١٩,١	٨٣	٢١,٤
٣	زيارة	٢٥	٦,٨	٦١	٢١,٦	١	٠,٣
٤	عمل	٢٤	٦,٦	٢١	٧,٤	٢٤	٦,٢
٥	لم يجب	١	٠,٣	-	-	٢	٠,٥
	المجموع	٣٦٥	١٠٠	٢٨٣	١٠٠	٣٨٨	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن غالبية المتخلفين في كل من جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة قد حضروا بتأشيرة عمرة، يلي ذلك فئة المتخلفين الذين حضروا للحج.

٣/٤/١٢ تكرار التخلف:

م	سبق الحضور للمملكة مع إقامة غير نظامية	جـدة		مكة المكرمة		المدينة المنورة	
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
١	نعم	١٢١	٣٣,٢	٩٥	٣٣,٦	٦٤	١٦,٥
٢	لا	٢٣٩	٦٥,٥	١٨٧	٦٦,١	٣١٢	٨٠,٤
٣	لم يجب	٥	١,٤	١	٠,٤	١٢	٣,١
	المجموع	٣٦٥	١٠٠	٢٨٣	١٠٠	٣٨٨	١٠٠

يتبيَّن من الجدول السابق أن أغلبية المتخلفين سواء في جدة أو مكة أو المدينة لم يقيموا قبل ذلك في المملكة إقامة غير نظامية.

وبسؤال من تخلفوا قبل ذلك عن أسلوب مغادرتهم المملكة في المرة السابقة جاءت إجابتهم كما هو مبيَّن بالجدول التالي:

م	أسلوب المغادرة	جـدة		مكة المكرمة		المدينة المنورة	
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
١	تلقائياً	٥٦	٤٦,٣	٤٧	٤٩,٥	٥٠	٣٨,١
٢	الترحيل	٦٥	٥٣,٧	٤٨	٥٠,٥	١٤	٢١,٩
	المجموع	١٢١	١٠٠	٩٥	١٠٠	٦٤	١٠٠

ويتضح من الجدول السابق أن نسبة أفراد العيِّنة الذين غادروا تلقائياً أقل بقليل ممن غادروا بالترحيل وذلك في كل من جدة ومكة، أما بالنسبة للمدينة فنسبة من غادروا بالترحيل تقل بكثير عن نسبة من غادروا تلقائياً.

٢/٤/١٣ تاريخ الدخول إلى المملكة:

م	عدد أفراد العائلة المرافقين	جــدة		مكة المكرمة		المدينة المنورة	
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
١	قبل ١٤٠٥هـ	٢١	٥,٨	٣٣	١١,٧	١٥	٣,٩
٢	مابين ١٤٠٥هـ ـ ١٤٠٧هـ	٣١	٨,٥	٤٥	١٥,٩	١٣	٣,٤
٣	مابين ١٤٠٨هـ ـ ١٤١٣هـ	٩٣	٢٥,٥	٤٢	١٤,٨	٥٠	١٢,٩
٤	مابين ١٤١١هـ ـ ١٤١٣هـ	١٨٣	٥٠,١	١٣٥	٤٧,٧	٢٨٩	٧٤,٥
٥	بعد ١٤١٣هـ	٣٤	٩,٣	٢٢	٧,٨	١٩	٤,٩
٦	لم يجب	٣	٠,٨	٦	٢,١	٢	٠,٥
	المجموع	٣٦٥	١٠٠	٢٨٣	١٠٠	٢٨٨	١٠٠

من الجدول السابق يتضح لنا أن أكبر نسبة من المتخلفين سواء في جدة أو مكة أو المدينة قد حضرت إلى المملكة في الفترة مابين ١٤١١ ـ ١٤١٣هـ، يليها الفئة التي حضرت في الفترة مابين ١٤٠٨ ـ ١٤١٠هـ في جدة والمدينة، أما في مكة فإن الفئة الثانية في الترتيب هي التي قدمت مابين ١٤٠٥ ـ ١٤٠٧هـ.

ويمكن كذلك استنتاج مايلي:

أ ـ بالنسبة لجدة:

٥٠,١٪ من أفراد العيِّنة مكثوا من ١ ـ ٢ سنة

٢٥,٥٪ من أفراد العيِّنة مكثوا من ٣ ـ ٥ سنوات

٨,٥٪ من أفراد العيِّنة مكثوا من ٦ ـ ٨ سنوات

ب ـ بالنسبة لمكة المكرمة:

٤٧,٧٪ من أفراد العيِّنة مكثوا من ١ ـ ٢ سنة

١٥,٩٪ من أفراد العيِّنة مكثوا من ٦ ـ ٨ سنوات

١٤,٨٪ من أفراد العيِّنة مكثوا من ٣ ـ ٥ سنوات

جـ ـ بالنسبة للمدينة المنورة:

٧٤,٥٪ من أفراد العيِّنة مكثوا من ١ ـ ٢ سنة

١٢,٩٪ من أفراد العيِّنة مكثوا من ٣ ـ ٥ سنوات

٣,٤٪ من أفراد العيِّنة مكثوا من ٦ ـ ٨ سنوات

كذلك يتضح أن أكثر من نصف المتخلفين في كل من جدة ومكة والمدينة قد قضوا أقل من سنتين في المملكة.

ونسبة كبيرة من المتخلفين أكثر من ٣٠٪ في كل من جدة ومكة والمدينة قد قضوا أكثر من ثلاث سنوات في المملكة.

٢/٤/١٤ السبب الحقيقي للإقامة غير النظامية:

م	سبب القدوم إلى المملكة والإقامة غير النظامية	جـــدة		مكة المكرمة		المدينة المنورة	
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
١	أسباب مالية	٢٥٧	٧٠,٤	٩٦	٣٣,٩	١٦٦	٤٢,٨
٢	أسباب دينية (حج أو عمرة)	٧٦	٢٠,٨	١١٥	٤٠,٦	١٧٧	٤٥,٦
٣	زيارة الأقارب المقيمين بالمملكة	١٤	٣,٨	٣٤	١٢	١٧	٤,٤
٤	أخرى	١٦	٤,٤	١	٠,٤	٢١	٥,٤
٥	لم يجب	٢	٠,٥	٣٧	١٣,١	٧	١,٨
	المجموع	٣٦٥	١٠٠	٢٨٣	١٠٠	٣٨٨	١٠٠

من خلال الجدول السابق يتضح لنا مايلي:

- الغالبية العظمى من المتخلفين في جدة (٧٠,٤٪) قد قررت أن الإقامة غير النظامية لأسباب مالية.
- أكبر نسبة من أفراد العيِّنة في مكة المكرمة أقرت بأن الإقامة لأسباب دينية، يليها الفئة التي أقرت أنها لأسباب مالية.
- أكبر نسبة من أفراد العيِّنة في المدينة المنورة أقرت بأن الإقامة لأسباب دينية، يليها مباشرة الفئة التي أقرت أنها لأسباب مالية.

٣/٤/١٥ الأعمال التي زاولها المتخلف أثناء إقامته غير النظامية في المملكة:

م	الأعمال التي زاولتها بالمملكة أثناء إقامتك غير النظامية	جـدة		مكة المكرمة		المدينة المنورة	
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
١	أعمال مهنية	١٩٠	٥٢,١	١٣٣	٤٧	١٥٥	٣٩,٩
٢	أعمال كتابية	٣٥	٩,٦	٢٧	٩,٥	٣٦	٩,٣
٣	أعمال منزلية	١١١	٣٠,٤	٧٠	٢٤,٧	٣٤	٨,٨
٤	لم يجب	٢٩	٨	٥٣	١٨,٨	١٦٣	٤٢
	المجموع	٣٦٥	١٠٠	٢٨٣	١٠٠	٣٨٨	١٠٠

ويتضح من الجدول السابق أن أكبر نسبة من أفراد العيِّنة في جدة ومكة المكرمة قد زاولوا أعمالاً مهنية، يليها أفراد العيِّنة الذين قد زاولوا أعمالاً منزلية. أما في المدينة المنورة فإن أكبر نسبة من أفراد العيِّنة زاولوا أعمالاً مهنية، يلي ذلك فئة الذين قد زاولوا أعمالاً كتابية.

٣/٤/١٦ متوسط دخل المتخلف في المملكة:

م	متوسط دخلك الشهري الصافي الآن (ريال)	جـــدة		مكة المكرمة		المدينة المنورة	
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
١	أقل من ٥٠٠	١٠٤	٢٨,٥	٩٢	٣٢,٥	٥٣	١٣,٧
٢	٥٠٠ فأقل من ١٠٠٠	١٢٣	٣٣,٧	١١٠	٣٨,٩	١٥٣	٣٩,٤
٣	١٠٠٠ فأقل من ١٥٠٠	٩٠	٢٤,٧	٣١	١١	٧٦	١٩,٦
٤	أكثر من ١٥٠٠	٢٦	٧,١	١٧	٦	٢٣	٥,٩
٥	لم يجب	٢٢	٦	٣٣	١١,٧	٨٣	٢١,٤
	المجموع	٣٦٥	١٠٠	٢٨٣	١٠٠	٣٨٨	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن أكبر نسبة في كل من جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة قد حصل أفرادها على دخل يتراوح مابين ٥٠٠ ـ ١٠٠٠ ريال شهرياً، يلي ذلك في كل من جدة ومكة الفئة التي حصل أفرادها على دخل أقل من ٥٠٠ ريال، أما في المدينة المنورة فإن ثاني أكبر فئة قد حصلت على دخل بتراوح مابين ١٠٠٠ ـ ١٥٠٠ ريال شهرياً.

وعموماً فإن أفراد العيِّنة الذين حصلوا على دخل لايتجاوز ١٥٠٠ ريال تبلغ نسبهم ٨٦,٩٪ و٨٢,٤٪ و٧٢,٧٪ في كل من جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة على الترتيب.

٢/٤/١٧ حجم المؤسسة التي يعمل بها المتخلف عن العودة:

م	حجم المؤسسة التي عملت بها	جـــدة		مكة المكرمة		المدينة المنورة	
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
١	صغيرة	١٠٥	٢٨,٨	٤٥	١٥,٩	١١٨	٣٠,٤
٢	متوسطة	١١١	٣٠,٤	٦٠	٢١,٢	٤٥	١١,٦
٣	كبيرة	٣٥	٩,٦	١٦	٥,٧	١١	٢,٨
٤	منزل	٦٥	١٧,٨	٥٠	١٧,٧	٢٣	٥,٩
٥	أخرى	١٢	٣,٣	٩	٣,٢	٢١	٥,٤
٦	لم يجب	٣٧	١٠,٢	١٠٣	٣٦,٤	١٧٠	٤٣,٨
	المجموع	٣٦٥	١٠٠	٢٨٣	١٠٠	٣٨٨	١٠٠

ويتضح لنا من الجدول السابق:

بالنسبة لجدة:

- أكبر نسبة من المتخلفين قد زاولت العمل في مؤسسة متوسط الحجم (٣٠,٤٪).
- يليها من عملوا في مؤسسات صغيرة (٢٨,٨٪).
- يليها من عملوا في المنازل (١٧,٨٪).

بالنسبة لمكة المكرمة:

- أكبر نسبة من المتخلفين قد زاولت العمل في مؤسسات متوسطة (٢١,٢٪).
- يليها من عملوا في المنازل (١٧,٧٪).
- يليها من عملوا في مؤسسات صغيرة (١٥,٩٪).

بالنسبة للمدينة المنورة:

- أكبر نسبة من المتخلفين قد زاولت العمل في مؤسسات صغيرة (٣٠,٤٪).
- يليها من عملوا في مؤسسات متوسطة الحجم (١١,٦٪).
- يلها من عملوا في المنازل (٥,٩٪).

وبذلك فإن غالبية المتخلفين يعملون إما في مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو في المنازل.

٣/٤/١٨ المبلغ المخطط لادخاره من قبل المتخلف:

م	الحالة التعليمية	جـــدة		مكة المكرمة		المدينة المنورة	
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
١	أقل من ٢٠٠٠	١٧	٤,٧	٧٢	٢٥,٤	٢٧	٧
٢	٢٠٠٠ فأقل من ٤٠٠٠	١٦	٤,٤	٣٤	١٢	٤٥	١١,٦
٣	٤٠٠٠ فأقل من ٦٠٠٠	٢٧	٧,٤	٢٥	٨,٨	٤٤	١١,٣
٤	٦٠٠٠ فأقل من ٨٠٠٠	٤٢	١١,٥	٢٢	٧,٨	٦٠	١٥,٥
٥	٨٠٠٠ فأقل من ١٠٠٠٠	٩٤	٢٥,٨	٢٦	٩,٢	٣٦	٩,٣
٦	١٠٠٠٠ فأكثر	١٤٣	٣٩,٢	٤٩	١٧,٣	٩٩	٢٥,٥
٧	لم يجب	٢٦	٧,١	٥٥	١٩,٤	٧٧	١٩,٨
	المجموع	٣٦٥	١٠٠	٢٨٣	١٠٠	٣٨٨	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن أكبر نسبة من المتخلفين في كل من جدة والمدينة المنورة يخططون لادخار ١٠٠٠٠ فأكثر. أما في مكة المكرمة فإن أكبر فئة من المتخلفين في العيِّنة (٢٥,٤٪) تخطط لادخار أقل من ٢٠٠٠ ريال.

وعموماً فإن الفئة التي تخطط لادخار ٦٠٠٠ ريال فأكثر تبلغ نسبتها:

٧٦,٥٪ في جدة، و٣٤,٣٪ في مكة، و٥٠,٣ في المدينة.

٣/٤/١٩ أوجه إنفاق المبلغ المدخر:

م	الهدف من ادخارك المبلغ المخطط له	جـــدة		مكة المكرمة		المدينة المنورة	
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
١	الزواج	٦١	١٦,٧	٥٠	١٧,٧	٣٧	٩,٥
٢	شراء مسكن	١٠	٢,٧	٢٨	٩,٩	٢٧	٧
٣	تأثيث مسكن	١٢	٣,٣	١٨	٦,٤	٢٠	٥,٢
٤	شراء وسيلة نقل	٦	١,٦	١٢	٤,٢	٢	٠,٥
٥	تحسين مستوى المعيشة	٧٩	٢١,٦	٥١	١٨	١١٣	٢٩,١
٦	عمل مشروع في بلدي	٥٧	١٥,٦	٤٢	١٤,٨	٩٢	٢٣,٧
٧	أخرى	٩٧	٢٦,٦	-	-	٩	٢,٣
٨	لم يجب	٤٣	١١,٨	٨٢	٢٩	٨٨	٢٢,٧
	المجموع	٣٦٥	١٠٠	٢٨٣	١٠٠	٢٨٣	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن أكبر نسبة من العيِّنة (٢١,٦٪ في جدة، و١٨٪ في مكة المكرمة، و٢٩,١٪ في المدينة المنورة) تهدف إلى إنفاق المبلغ المدخر في تحسين مستوى المعيشة. يلي ذلك في جدة ومكة فئة المتخلفين الذين يريدون إنفاق المبلغ في الزواج. أما في المدينة المنورة فتأتي فئة من يريدون عمل مشروع في بلدهم في المركز الثاني.

وعموماً فإن أغلب المعتمرين سواء في جدة أو مكة أو المدينة يخططون لإنفاق مدخراتهم إما في تحسين مستوى المعيشة أو الزواج أو عمل مشروع.

٣/٤/٢٠ المبلغ الذي ينفق في السكن:

م	المبلغ الذي تنفقه شهرياً للسكن (ريال)	جـــدة		مكة المكرمة		المدينة المنورة	
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
١	أقل من ٥٠	٩٣	٢٥,٥	٥٠٣١	١١	٢١	٥,٤
٢	٥٠ فأقل من ١٠٠	١٢٢	٣٣,٤	٤٥	١٥,٩	٦٣	١٦,٢
٣	١٠٠ فأقل من ١٥٠	٥٣	١٤,٥	٤٤	١٥,٥	٦٢	١٦
٤	١٥٠ فأقل من ٢٠٠	١٧	٤,٧	٢٣	٨,١	٥٤	١٣,٩
٥	٢٠٠ فأقل من ٢٥٠	٩	٢,٥	٤٧	١٦,٦	٢٤	٦,٢
٦	٢٥٠ فأقل من ٣٠٠	٢	٠,٥	٢٥	٨,٨	٣١	٨
٧	أكثر من ٣٠٠	٩	٢,٥	٣٤	١٢	٣٣	٨,٥
٨	لم يجب	٦٠	١٦,٥	٣٤	١٢	١٠٠	٢٥,٨
	المجموع	٣٦٥	١٠٠	٢٨٣	١٠٠	٢٨٣	١٠٠

ويتضح من الجدول السابق مايلي:

- ٨٠,٦٪ من إجمالي أفراد العيِّنة في جدة ينفقون ٢٥٠ ريال فأقل على السكن شهرياً.
- ٦٧,١٪ من إجمالي أفراد العيِّنة في مكة المكرمة ينفقون ٢٥٠ فأقل على السكن شهرياً.
- ٥٧,٧٪ من إجمالي أفراد العيِّنة في المدينة المنورة ينفقون ٢٥٠ فأقل على السكن شهرياً.

٥/٣ نتائج الدراسة الميدانية:

أظهر تحليل البيانات النتائج التالية:

١ تتراوح أعمار المتخلفين عن العودة مابين ٢٠ ـ ٥٠ سنة

١ ـ أغلب المتخلفين متزوجون.

٣ ـ حوالي ٦٠٪ من المتخلفين أميون أو لايتعدى مؤهلهم الدراسي المستوى الابتدائي مما يؤكد تدني المستوى التعليمي للمتخلفين.

٤ ـ أكبر فئات المتخلفين لا يرافقهم أحد.

٥ ـ أكثر من نصف المتخلفين في جدة لهم أقارب مقيمون إقامة نظامية في المملكة، وغالبية المتخلفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة ليس لديهم أقارب مقيمون في المملكة.

٦ ـ الغالبية العظمى من المتخلفين في جدة تأتي من مصر ثم بنجلاديش ثم باكستان، أما الغالبية العظمى من المتخلفين في مكة المكرمة فتأتي من أثيوبيا ثم نيجيريا ثم أندونيسيا، والغالبية العظمى من المتخلفين في المدينة المنورة تأتي من باكستان فالسودان ثم تشاد.

٧ ـ معظم المتخلفين إما عمالة متكسبة أو حرفيون أو لايعملون في بلادهم.

٨ ـ معظم المتخلفين لايزيد دخلهم عن ٣٠٠ ريال شهرياً في بلادهم.

٩ ـ غالبية المتخلفين يعولون أكثر من ثلاثة أشخاص في بلادهم.

١٠ ـ أكثر من نصف المتخلفين حضروا إلى المملكة بتأشيرة عمرة.

١١ ـ نسبة لاتقل عن ١٦٪ في المدينة و٣٣٪ في كل من جدة ومكة المكرمة من المتخلفين سبق لهم الحضور إلى المملكة والإقامة بها إقامة غير نظامية، كما أن أكثر من نصف المتخلفين الذين حضروا قبل ذلك قد غادروا المملكة

مضطرين (بالترحيل) فيما عدا المدينة المنورة حيث لم تتجاوز نسبة من رحلوا منها ٢٢٪.

١٢ ـ أكثر من نصف المتخلفين مضى عليهم في المملكة أقل من سنتين، كما أن نسبة كبيرة المتخلفين (٣١٪ في جدة، و٤١٪ في مكة المكرمة، و٣٠٪ في المدينة المنورة) قضوا أكثر من ثلاث سنوات في المملكة.

١٣ ـ اتضح أن أهم أسباب التخلف ترجع إلى عوامل مالية في جدة وعوامل دينية في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة.

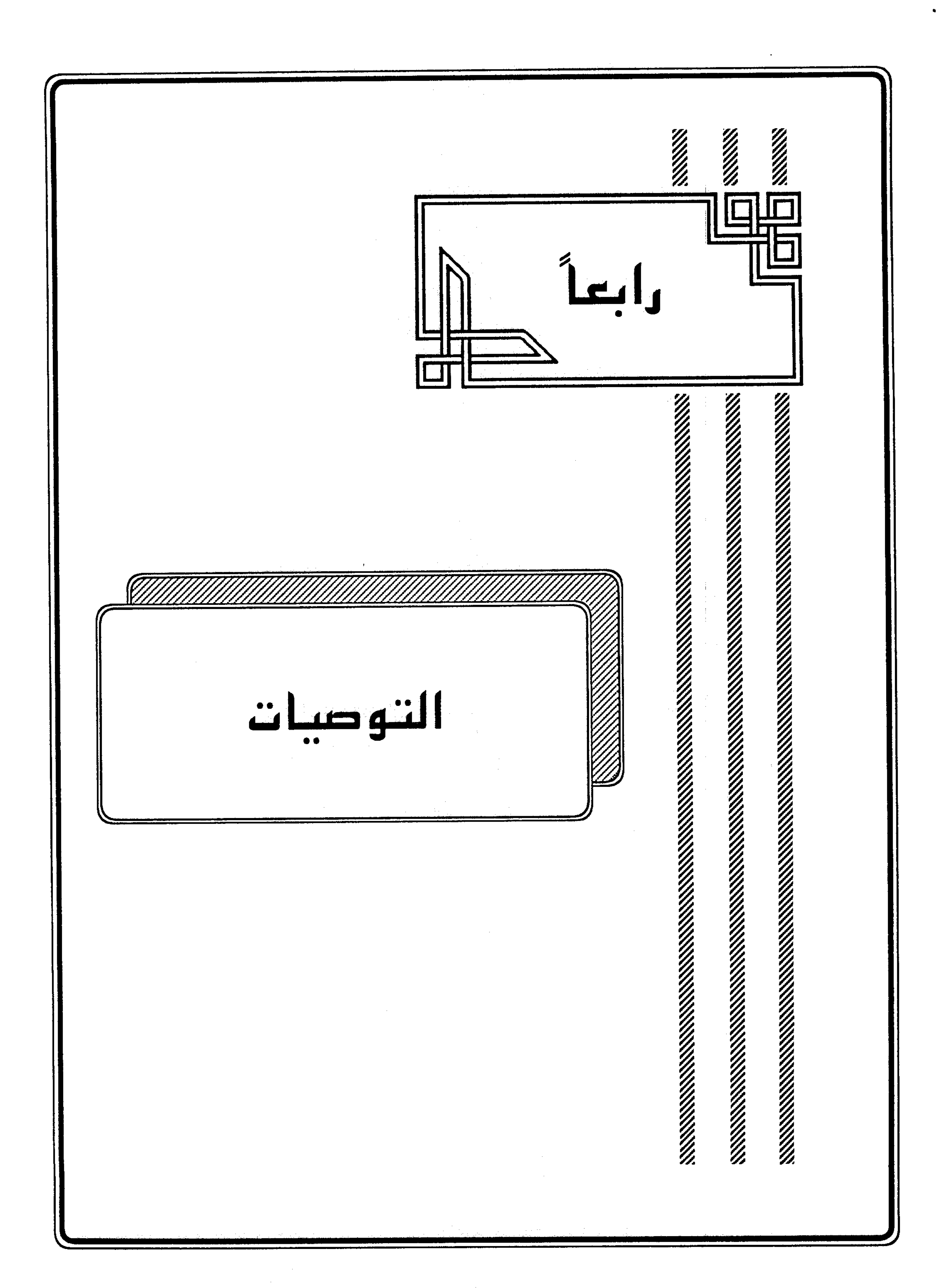
١٤ ـ يزاول معظم المتخلفين في المملكة أعمالاً مهنية أو منزلية (الخدمة في المنازل).

١٥ ـ يحصل غالبية المتخلفين على دخل يتراوح مابين ٥٠٠ ـ ١٠٠٠ ريال شهرياً.

١٦ ـ غالبية المتخلفين يزاولون أعمالهم في مؤسسات صغيرة ومتوسطة أو في المنازل.

١٧ ـ يخطط أغلبية المتخلفين لادخار ٦٠٠٠ ريال فأكثر من خلال عملهم في المملكة وتنوي نسبة كبيرة منهم إنفاق المدخر إما لتحسين مستوى المعيشة أو للزواج.

١٨ ـ ينفق غالبية المتخلفين مبلغاً لايتجاوز ٢٥٠ ريال في السكن شهرياً.


رابعاً
التوصيات

٤ ـ التوصيات:

تأسيساً على التحليلات المكتبية والميدانية السابقة وماتم استخلاصه منها من نتائج ومعطيات يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

١ ـ توفير أكبر قدر ممكن من الوسائل والآليات الكفيلة بتمكين الأجهزة المختصة من ضبط حالات التواجد غير النظامية للمتخلفين في المملكة ومن بينها تكوين فرق خاصة من رجال الأمن تعمل على تسيير دوريات مكثفة توزع على الطرق والورش والمحلات الصغيرة، وكذلك حلقات الخضار والفاكهة واللحوم التي تعتبر أكثر الأماكن استقطاباً للعمالة غير النظامية.

٢ ـ تبني استراتيجية شاملة: الاتجاه الثاني تعليمي إعلامي تربوي يقوم على إعداد مواد إعلامية تبرز للمواطن أبعاد وخطورة ظاهرة تواجد العمالة غير النظامية على المستقبل الاقتصادي للمواطن السعودي بشكل خاص وعلى النسيج الاجتماعي والحضاري للمملكة وعلى الوضع الصحي للأسرة السعودية، وكذلك على الوضع الأمني للبلاد على وجه العموم.

٣ ـ تعاون المملكة مع الهيئات والأجهزة الإقليمية والدولية ذات الخبرة في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة والاطلاع عن كثب على أهم التجارب المطبقة في هذا المجال واستخلاص ماهو مناسب لحالة المملكة.

٤ ـ التحرك في اتجاه مناقشة موضوع العمالة غير النظامية مع أكثر الدول العربية والإسلامية تصديراً لهذا النوع من العمالة والنظر في الإمكانيات المتاحة للحد من هذه الظاهرة بالتعاون مع الأجهزة المختصة في هذه الدول.

٥ ـ الطلب من البعثات الدبلوماسية السعودية في الدول العربية والإسلامية بالتشديد في إعطاء تأشيرات السفر إلى المملكة خصوصاً المخصصة للقيام بالعمرة ـ حيث بينت الدراسة الميدانية أن غالبية المتخلفين هم من الأشخاص الذين يأتون لتأدية العمرة وأنهم في واقع الأمر لايأتون من أجل أداء العمرة

لذاتها في أغلب الأحيان، وإنما للعمل بصورة غير نظامية داخل المملكة، مع رفض أي طلب عمرة للأشخاص الذين يرحلون ثم يعودون بعد انقضاء فترة معيّنة للقيام بنفس العملية.

٦ ـ التنسيق مع الجهات المعنية في الدول العربية والإسلامية الأكثر تصديراً للعمالة غير النظامية فيما يتعلق بإمكانية فرض مبلغ تأميني معيّن على كل من يطلب تأشيرة عمرة إلى الديار المقدسة وبحيث يتراوح على سبيل المثال بين ٣٠٠٠ ريال ـ ٥٠٠٠ ريال قابل للترجيع بمجرد عودة المعتمر إلى بلاده بعد الفترة المحددة للعمرة.

٧ ـ عدم التساهل مع المتخلفين بالاكتفاء بترحيلهم بل وجوب معاقبتهم بالسجن لمدة لاتقل عن شهر قبل عملية الترحيل وتكون العقوبة مناسبة مع طول الفترة الزمنية التي مكثها المتخلف في المملكة.

٨ ـ عمل إحصائيات خاصة سنوية لأعداد المعتمرين وأعداد العائدين حتى يمكن معرفة حجم مشكلة التخلف، واختيار مدى فاعلية السياسات المطبقة لمكافحة التخلف.

٩ ـ فتح ملف خاص للمتخلفين الذين تم ترحيلهم وإبلاغ السفارات والقنصليات السعودية في الخارج بعدم منح المتخلف تأشيرة دخول إلى المملكة إلا بعد عدد معيّن من السنوات يتناسب طردياً مع عمره، أي كلما كان المتخلف صغيراً في السن كلما زادت مدة حرمانه من دخول المملكة.